القرائن النحوية

وأطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي

الدكتور تمام حسان

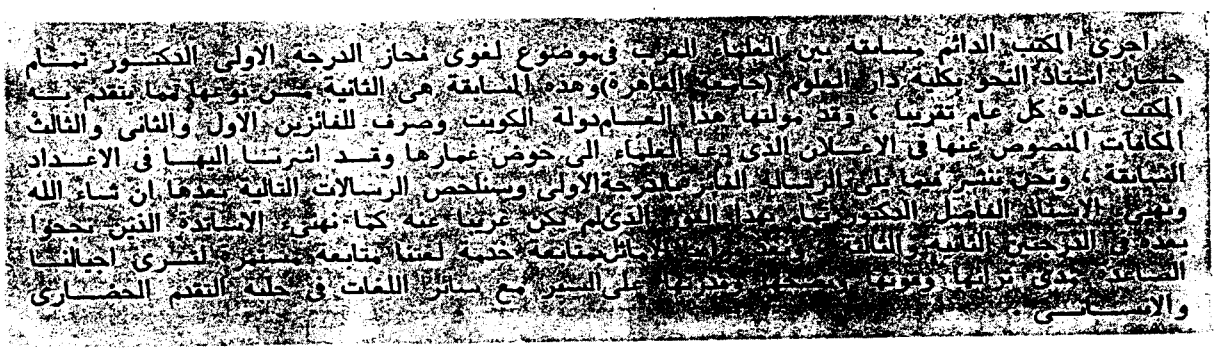
أجرى المكتب الدائم مسابقة بين العلماء العرب في موضوع لغوى فحاز الدرجة الاولى الدكتور تمام حسان استاذ النحو بكلية دار العلوم (جامعة القاهرة) وهذه المسابقة هى الثانية عشرة التى ينظمها المكتب عادة كل عام تقريبا ، وقد مولتها هذا العام دولة الكويت وصرف للفائزين الاول والثانى والثالث المكافآت المنصوص عنها فى الاعلان الذى دعا العلماء الى حوض غمارها وقد اشرنا اليها فى الاعداد الثمانية ، وسوف ننشر تباعا بحوث الرسالة التى حازت الدرجة الاولى وسنلخص الرسالات التالية بعدها ان شاء الله ونبدأ بالاستاذ الفاضل الدكتور [illegible] الذى لم يكن عزيزا عنه كما نهنىء الاساتذة الذين نجحوا بعده فى الدرجتين الثانية والثالثة [illegible] الباقية جميعا لعلنا نتابعها جميعا لنرى اجيالنا الصاعدة تخذ برابها وهو [illegible] على السير مع سائر اللغات فى حلبة التقدم الحضارى والانسانى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الذى يرتضيه طلاب الدراسات اللغوية المعاصرة ان اللغة منظمة عرفية رمزية ترمز الى نشاط المجتمع وتوجد لتجاربه الكلمات الدالة على هذه التجارب كما توجد الانظمة التى تنسق العلاقات بين الكلمات حين تنتظمها الجمل . واذا كانت اللغة منظمة تشتمل على انظمة فما اشبهها اذن بالجسم الانسانى الذى نعرف انه جهاز اكبر مكون من اجهزة فرعية . والمعروف ان الجسم الانسانى جهاز حيوى واحد ذو وظيفة معينة هى تحقيق الوجود البيولوجى للانسان ولكن هذا الجهاز الحيوى الواحد مركب من اجهزة فرعية كالجهاز الهضمى والجهاز العصبى والجهاز الافرازى والدورة الدموية والجهاز التنفسى وهلم جرا . ولكل واحد من هذه

الاجهزة وظيفة معينة يمكن لطلاب وظائف الاعضاء ان يوضحوها ويحللوها كما لو كانت مستقلة عن بقية الوظائف التى تؤديها الاجهزة الاخرى فى الجسم وذلك أمر تسمح به طبيعة الرغبة فى تنظيم المعلومات وتنسيقها فى ابواب وفصول وعلى الرغم من ان هذه الاجهزة الفرعية فى جسم الانسان يتوقف عمل كل واحد منها على عمل الاجهزة الاخرى فلا يعقل ان يؤدى اى جهاز مفرد منها عملهوهو مستقل عن بقيتها . ومعنى هذا ان هناك تنسيقا فى العمل يتم بين هذه الاجهزة التى يتكون منها الجهاز الحيوى الاكبر وهو جسم الانسان ويمكن ان نسمى هذا التنسيق فى العملتنسيقا فى اداء الوظيفة .

وكما راينا جسم الانسان جهازا مركبا من اجهزة متعددة نرى اللغة منظمة مركبة من انظمة اشهرها النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى . والفارق الاساسى بين جسم الانسان واللغة ان هذا جهاز حيوى وهذه جهاز رمزى عرفى وان الاول يتم به تحقيق الوجود البيولوجى للانسان والثانى يتحقق به وجوده الاجتماعى وكما ان الضرورات العملية تفرض على طلاب وظائف الاعضاء ان يتناولوا اجهزة الجسم الانسانى بالدراسة مستقلا بعضها عن بعض يتعين على طلاب اللغة ان يفترضوا استقلالا فى الذهن لا فى الحقيقة لكل نظام من انظمة اللغة يسهل به تناوله . ذلك بأن التقسيم والتبويب هما ملاك النشاط العلمى فى كل المجالات وليس مجال اللغة بدعا فى ذلك . ولولا التقسيم والتبويب لظلت الحقائق المفردة مستعصية على الدرس لكثرتها وتشعبها ، ولاستحالة الاستقراء التام فى مجال العلم حتى لقد عدل العلماء عنه الى الاستقراء الناقص وجعلوه اساس المناهج الحديثة .

النظام الصوتى :

قلت ان الانظمة اللغوية اشهرها النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى واضيف هنا ان لكل واحد من هذه الانظمةابعاده ومكوناته التى لا بد للباحث ان يذكرها دائما عند تناوله لنظام منها بعينه . فأما النظام الصوتى فقوامه ما دلت عليه الدراسة الصوتية Phonetics الحسية من تحديد مخارج الاصوات وصفاتها بواسطة الملاحظة والتجربة ثم ما يقوم من اوجه المخالفة المتعلقة بتحديد المعنى وهى القيم الخلافية Differencial Values بين كل مخرج ومخرج وكذلك بين كل صفة وصفة حتى يستطيع ان يتصدى لتحديد النظام الصوتى Phonological System للغة او يقيم هذا النظام على القيم الخلافية بين الاصوات وفهم كل صوت منها باعتباره جزءا من نظام كلى يمكن تقسيمه الى وحدات يضم كل منها عددا من الاصوات المترابطة من حيث اتحادها فى المخرج او الصفة وكونها متخالفة من ناحية اخرى على احد هذين الاساسين . ويحسن هنا ان نضرب مثلا بالاصوات النونية فى الكلمات الآتية :

ينفع ــ ينظر ــ انت ــ انا ــ ينشأ ــ من كان ــ ينقذ ــ من وجد . فهذه الاصوات وان اتفقت جميعا فى صفة النونية التى تتمثل فى الغنة الانفية تختلف من حيث مخارجها فصوت النون فى « ينفع » اسنانى شفوى وفى « ينظر » اسنانى فقط يخرج فى نطقه اللسان كما يخرج فى نطق الظاء تماما وفى « انت » اسنانى لا يخرج اللسان فى نطقه اذ مخرجه داخل الثنايا وفى « انا » لثوى ينطق فى مغارز الاسنان وفى « ينشأ » غارى ينطق فى نطع الغار وفى « من كان » طبقى ينطق فى مخرج الطبق وهو الحنك الرخو الذى فى مؤخر سقف الفم وفى « ينقذ » لهوى ينطق فى اللهاة وهى مخرج القاف وفى « من وجد » لا ينطق فى واحد من هذه المخارج وانما يصير كالواو مع خروج الهواء فى النطق من الانف والفم جميعا . ولكن هذه الاصوات النونية جميعا تنتظمها وحدة بعينها من وحدات النظام الصوتى للغة هى « حرف النون » وبذلك نفهم الفرق بين الصوت والحرف فالصوت عملية نطقية والحرف وحدة ذهنية من وحدات النظام الصوتى اى ان الحرف يفهم ولا ينطق على حين ينطق الصوت الذى هو فرع الحرف .

بقى ان ننظر كيف يستطيع طالب اللغة ان ينشىء النظام الصوتى من مجموع الاصوات التى عرفها بالملاحظة والتجربة . هنا يأتى دور القيم الخلافية او الفروق بين الحروف من حيث المخارج والصفات . فالقاعدة الذهبية هنا هى انه لا بد ان يكون هناك فارق فى المخرج او فى الصفة او فيهما جميعا بين كل صوت وصوت آخر فلو اتفقا فى كل شىء لصارا صوتا

واحدا ولم يعد هناك وجه لاعتبارهما صوتين مختلفين. فاذا استقر ذلك فى ذهن الطالب فعليه بعد ذلك ان يربط هذا التفريق بالمعنى ربطا محكما . فاذا فعل فسيجد ان من الحالات التى تصادفه ما يتعذر فيه على صوت ما ان يحل فى الكلام محل صوت آخر وان من الحالات ما يمكن معها لصوت معين ان يحل محل صوت آخر فى كلمة بعينها فيتغير معنى الكلمة تبعا لهذا « الاستبدال » . والقاعدة الاساسية فى ذلك ان الصوتين اذا لم يحل احدهما محل الآخر يعتبران اخوين فى نطاق وحدة من وحدات النظام الصوتى . اما اذا حل احدهما محل الآخر مع تغير فى معنى الكلمة فهما من حرفين مختلفين والمثال الذى نضربه لايضاح ذلك يعود بنا مرة اخرى الى الاصوات النونية التى اشرنا اليها من قبل حيث نلاحظ ان اى صوت من هذه الاصوات النونية التى وردت فى غير كلمة « انا » من الكلمات السابقة لا يمكن ان يتم نقطه فى كلمة « انا » بمعنى ان صوت النون فى «انا» لا ينطق بالشفة مع الاسنان مثلا ولا يخرج فيه اللسان ولا ينطق فى اللهاة الخ . ومعنى ذلك ان بين صوت النون فى « انا » وبين بقية اصوات النون الاخرى تخارجا من حيث الموقع الواحد فلا يحل احد اصوات النون فى كلمة محل واحد آخر من اصوتها وبذلك نفهم من هذا « التخارج » ان جميع هذه الاصوات النونية تندرج تحت عنوان واحد هو « حرف النون » . اما اذا حاولنا ان نضع فى موضع صوت النون فى « انا » صوتا آخر كأحد اصوات اللام او الميم مثلا فاننا سنجد هذا الامر ممكنا مع تغير فى المعنى بحيث تصير الكلمة « الا » او « اما » وبذلك « الاستبدال » يصير صوت النون « مقابلا استباليا » لصوتى اللام والميم ويمكن باختيار امثلة اخرى ان نفهم انه « مقابل استبدالى » لكل ما عداه من « الحروف ».

وباستخدام طريقة الاستبدال التى تعتمد على الاختلاف فى المعنى كما تعتمد على القيم الخلافية بين المخارج بعضها وبعض وبين الصفات كذلك يستطيع الطالب ان يحدد الوحدات التى يتكون منها النظام الصوتى فى اللغة وهذه الوحدات هى الحروف فكل حرف فى النظام الصوتى للغة « مقابل استبدالى » لكل ما عداه من الحروف وشرط كونه وحدة بعينها فى هذا النظام ان يكون كذلك .

النظام الصرفى :

اما النظام الصرفى للغة فانه ينبنى على ثلاث دعائم هى : المعانى الصرفية والمبانى الصرفية والفروق (القيم الخلافية) التى تكون بين المعنى والمعنى كما تكون بين المبنى والمبنى — وتنقسم المعانى الصرفية الى قسمين هما : معانى التقسيم ومعانى التصريف ولكل منهما مبانيه التى يعرف بها . فأما معانى التقسيم فهى معانى اقسام الكلم التى يتألف منها الكلام وهذه المعانى (كالاسمية والفعلية الخ) تعتبر حجر الزاوية فى النظام الصرفى للغة لان المبانى التى تدل عليها (كالاسم والفعل الخ) هى كبرى الاجزاء التحليلية فى هذا النظام وهى الاجزاء التى يمكن لامثلتها ان تحمل معنى مستقلا عند افرادها وعزلها عن سياق الكلام . اما ما اسميه معانى التصريف فهى المعانى التى يجرى بحسبها التفريق بين الصور المختلفة التى يتشكل بها قسم معين من اقسام الكلم كالتكلم الخ . والافراد الخ . والتذكير الخ والتعريف الخ . ولكل من هذه المعانى مبنى واحد او اكثر تدل عليه كالمتكلم الخ والمفرد الخ . والمذكر الخ والمعرف الخ . ومن الواضح ان هذه المبانى التصريفية لا يمكن افراد امثلتها عن الكلام على نحو تستقل معه بمعانيها كما يستقل الاسم او الفعل او الحرف بمعناه اى ان امثلة هذه المبانى التصريفية لا تحسب فى عداد المفردات كما تحسب امثلة الاسم والفعل والحرف .

وعند النظر فى الاسس التى يتم بها تقسيم الكلم نلاحظ ان هذا التقسيم لا ينبنى على اساس واحد وانما تتعدد جهات التفريق بين قسم وقسم وتتفرع الى فروق تتعلق بالمعنى واخرى تتعلق بالمبنى . وحين قسم النحاة العرب الكلم الى ثلاثة اقسام حاولوا راشدين ان يبنوا هذا التقسيم على الاعتبارين السابقين (المعنى والمبنى) فأما محاولة البناء على المعنى فتبدو فى قولهم : « الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما دل على معنى فى غيره) . واما محاولة بناء التقسيم على المبنى فتبدو مثلا فى قول ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وال
ومسند للاسم تمييز حصل
بتا فعلت واتت ويا افعلى
ونون اقبلن فعل ينجلى

سواهما الحرف كهل وفى ولم

ماذا اردنا ان نحدد المعانى والمبانى التى يتم تقسيم الكلام بها وجدناها كما يلى:

ا ــ المعانى :	ب ــ المبانى :
المسمى	البنيــة
الحدث	الصورة الاعرابية
الزمن	التضام
التعليق	الرتبة
معنى الجملة	الالصاق
	الجدول
	الرسم الاملائى

وفى رايى ان التقسيم الذى ورثناه عن النحاة العرب بحاجة الى اعادة نظر بل الى محاولة جديدة لتقسيم جديد مبنى على الاسس المذكورة . ولقداعدت النظر فى هذا التقسيم فعلا فوصلت الى ان الكلم العربى ينقسم الى سبعة اقسام هى :

الاسم ــ الصفة ــ الفعل ــ الخالفة ــ الضمير ــ الظرف ــ الاداة . وسأحاول فيما يلى ان افرق بين كل واحد من هذه الاقسام وبين ما سواه مشيرا الى حقيقة هامة جدا هى ان المبنى الدال على معنى اى على قسم من هذه الاقسام ربما نقل من الدلالة على معناه الذى يدل عليه بحسب التقسيم الى معنى آخر بحسب العرف الاستعمالى للغة كأن ينقل الفعل من الفعلية الى الاسمية كما فى « يزيد » و « يشكر » وكما ينقل الاسم المبهم ألى الظرفية كما فى « يوم الجمعة » و « ثلاث ساعات » وكما ينقل حرف الجر الى الظرفية كما فى « مذ » و « منذ » والموصول الى معنى اداة الشرط او الاستفهام كما فى « من » و « ما » و « اى » الخ .

الاسم : يمكن فهم المقصود بالاسم من التخطيط التالى :

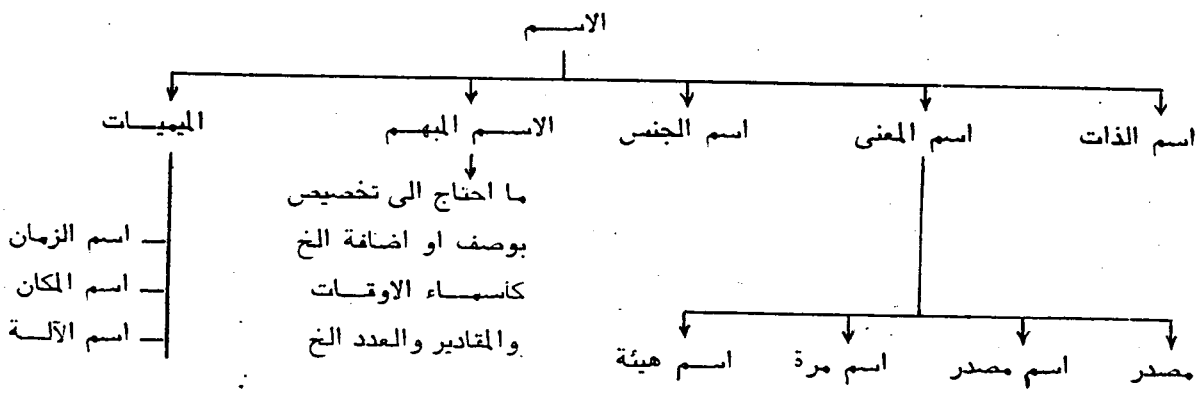

ويمتاز الاسم بما يلى :

1 ــ قبول الجر لفظا وهذا القيد ان ادخل معه الصفات فانه يخرج الضمائر والظروف لانها لا تجر ولو كان الجر محلا هو الدليل على الاسمية لاصبحت الجملة التى فى محل جر فى عداد الاسماء (علامة اعرابية) .

2 ــ الدلالة على مسمى وهذا يخرج الفعل اولا لانه يدخل على حدث وزمن كما يخرج الصفة لانها تدل على موصوف بالحدث ويخرج الضمير لانه يدل على مطلق الحاضر والغائب الخ (تسمية) .

3 ــ الاسم يكون مضافا ومضافا اليه وموصوفا وهذا يخرج الضمائر لانها تقع موقع المضاف اليه ولا تقع موقع المضاف ولا موقع الموصوف ابدا (تضام) .

4 ــ الاسم يكون مسندا اليه ولا يكون مسندا وهذا يخرج الصفة لانها تكون مسندا كما تكون مسندا اليه وربما تم لها ذلك فى موقع واحد من مواقعها كما فى قولك : جاء الباسم وجهه . اذ وقع « الباسم » مسندا اليه باعتبار « جاء » ومسندا باعتبار « وجهه » (تعليق) .

وهكذا نجد الاسم يتميز بخصائص معينة توضح لنا ان النحاة العرب حين اعتبروا الصفات والضمائر من الاسماء وقعوا فى مزلق التعميم وقد جرهم هذا فى كثير من الاحيان الى التورط فى مطالب التبرير والتخريج والتاويل وسنرى هذا واضحا فى الكلام عن ذكر خصائص الاقسام الاخرى للكلم العربى وبخاصة عند الكلام عن الصفات والضمائر والظروف .

الصفة : والمقصود بالصفات يتضح مما يأتى :

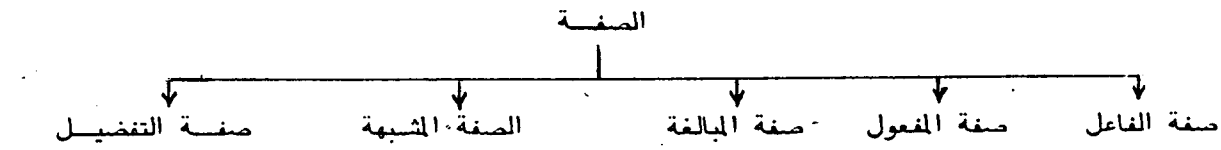

وتمتاز الصفات بما يأتى :

1 — تقع مسندا ومسندا اليه كما سبق فتمتاز بذلك عن الافعال التى لا تقع الا موقع المسند والاسماء التى لا تقع الا موقع المسند اليه . وهذه الخاصة من خواص الصفات تبرر القول بوجود جملة وصفية فى اللغة العربية تقف جنبا الى جنب مع الجملتين الاسمية والفعلية ويتضح ذلك فى اعراب « اقائم زيد » فالنحاة يرون ان كلمة « قائم » مبتدأ وان كلمة « زيد » فاعل ويلاحظ على ذلك امور :

الاول : ان المبتدأ والفاعل كليهما من قبيل المسند اليه وفى قول النحاة انكار لبناء الجملة لان الاسناد لا يتم بين مسند اليهما بل يتم بين مسند اليه ومسند .

الثانى : ان فى قولهم ان زيدا فاعل اعترافا بأن الصفات ليست اسماءلان الاسم عندهم لا يرفع فاعلا ولا ينصب مفعولا .

الثالث : ان فى اشتراطهم اعتماد الوصف مع الفاعل والمفعول على نفى او استفهام او مخبر عنه او موصوف اعترافا بأن [illegible] يؤديان دور جملة النفى او جملة الاستفهام وهما اصليتان او جملة الخبر او جملة الصفة وهما فرعيتان ومعنى ذلك ان الجملة الوصفية تصلح جملة اصلية وفرعية . والوجه فى رأيى ان اعراب الوصف لا ينبغى ان يكون بدعوى انه مبتدأ وانما يكون بأنه صفة فاعل او مفعول الخ كما نصف الفعل فى الاعراب بأنه فعل ماض او مضارع الخ (تضام — وكذلك معنى الجملة) .

2 تمتاز الصفات بأنها محددة الصيغ اكثر مما تتحدد صيغ الاسماء ويتضح ذلك عند ارادة التعريب ووضع اللفظ المعرب فى صورة يقبلها الذوق والعرف العربيان اذ يلاحظ طلاب اللغة ان حرية صياغة الاسماء عند تعريبها اكبر من حرية صياغة الصفات من الناحية الصرفية . اضف الى ذلك ان بعض الصيغ تستعمل للاسماء ولا تستعمل للصفات ولعل الاشمونى قد فطن للفرق بين الاسم والصفة حين تعرض لشرح باب التصريف من الفية ابن مالك اذ اشار الى هذه الحقيقة السابقة (بنية) .

3 — وتمتاز الصفات عن بقية الاقسام السبعة ايضا من حيث الجداول الصرفية . والجداول الصرفية ثلاثة انواع اولها الجدول الالصاقى الذى نحاول به ان نرى ما تتقبله الكلمة من اللواصق الدالة على المعانى الصرفية كأداة التعريف تلحق الاسماء والصفات وكنون التوكيد تلحق الافعال وكنون الوقاية تلحق الافعال وبعض الادوات . وثانيها الجدول التصريفى الذى يبدو حين ننظر فى احد الافعال لنرى ما اذا كان مستكملا صوره الثلاث او ان الماضى او المضارع مثلا لا يأتيان منه وحين ننظر فى اسم فاعل مثلا لنرى هل تأتى من مادته بقية الصفات اولا وثالثها الجدول الاسنادى الذى يسند فيه الفعل بصوره المختلفة الى الضمائر لنرى وجه التغير فيه بالاعلال والابدال [illegible]

فالاسماء تدخل جداول الالصاق فقط والصفات تدخل جداول الالصاق والتصريف والافعال تدخل هذين النوعين كما تدخل جداول الاسناد . وانما قلت ان الصفات لا تدخل جداول الاسناد لان هذا النوع من الجداول لا تتغير فيه بنية الصفات باعلال او ابدال الخ . كما تتغير بنية الافعال ومن ثم لا يفيدنا وضع الصفة فى جدول اسنادى اية فائدة لاغراض التحليل اللغوى . (جدول) .

4 ــ سبق ان اشرت الى ان الصفات تدل على موصوف بالحدث . اى انها لا تدل على مسمى كما تدل الاسماء ولا على مطلق الحدث كما تدل المصادر من بين الاسماء ولا على حدث وزمن كما تدل الافعال ولا على مطلق الغائب والحاضر كما تدل الضمائر ولا على ظرفية كما تدل الظروف ولا على علاقة كما تدل الادوات وبذلك تمتاز الصفات عن بقية الاقسام (مسمى ، حدث ، زمن) .

الفعل : والفعل ثلاثة انواع : ماض ومضارع وامر ولكل من هذه الثلاثة صيغته الخاصة التى تتعدد بين التجرد والزيادة كما ان له معناه الزمنى الصرفى الخاص الذى يتمثل فى الشكل الآتى :

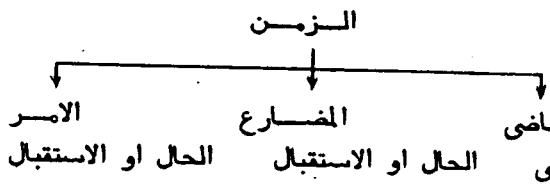

هذا هو النظام الزمنى الصرفى فى اللغة العربية ومنه يبدو ان المضى خالص لصيغة الفعل الماضى وان الحال والاستقبال هما المعنيان اللذان يفهمان من المضارع والامر فلا يعين النظام الصرفى احدهما لاحدهما اذ لا يكون هذا التعيين فى الزمن الصرفى الذى هو معنى الصيغة المفردة وانما يكون تعيين الزمن للفعل بواسطة عدد من القرائن فى السياق النحوى ولا مجال لذكرها الآن . ومعنى ذلك ان هناك فرقا بين الزمن الصرفى والزمن النحوى على الوجه التالى :

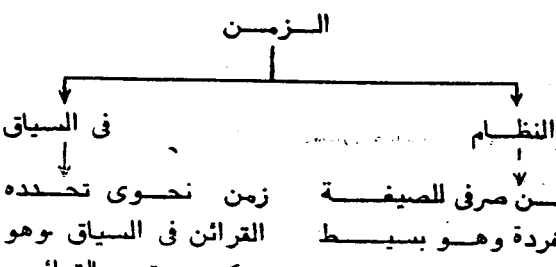

ويمتاز الفعل عما عداه من انواع الكلم بما يأتى :

1 ــ يختص الفعل بقبول الجزم (وهذا فى المضارع من الافعال) فلا يشاركه فى ذلك قسم آخر من اقسام الكلم (علامة اعرابية) .

2 ــ للافعال صيغ خاصة بها تختلف عن صيغ الاسماء والصفات وهى قياسية ومحفوظة فى كتب الصرف (بنية) .

3 ــ تقبل الافعال الدخول فى كل انواع الجداول بخلاف الاسماء التى لا تدخل الا الجداول الالصاقية وبخلاف الصفات التى تدخل الجداول الالصاقية والتصريفية دون الاسنادية (جدول) .

4 ــ تمتاز الافعال عن بقية الاقسام بقبول عدد من اللواصق لا تلصق بغيرها كضمائر الرفع المتصلة وضمائر النصب المتصلة والسين ولام الامر وحروف المضارعة ونون التوكيد وتاء التأنيث المفتوحة (جدول ــ شكل املائى ــ الصاق) .

5 ــ تمتاز الافعال بدخول بعض الضمائم عليها مثل قد وسوف ولم ولن ولا الناهية مما لا يدخل على غير الافعال من الاقسام الاخرى للكلم (تضام) .

6 ــ تدل الافعال على حدث وزمن على النحو الآتى:

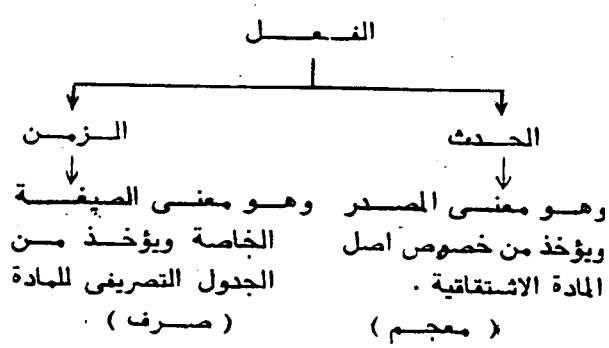

اما الاسماء فتدل على مسميات حتى ان المصدر حين يدل على الحدث المطلق انما يتخذ هذا الحدث المطلق مسمى له ومن هنا اطلق طلاب اللغة على المصدر « اسم الحدث » وقال فيه ابن مالك :

المصدر اسم ما سوى الزمان من
مدلولى الفعل كأمن من امن

واما الصفات فتدل على موصوف بالحدث عن طريق الفاعلية او المفعولية او المبالغة او مطلق ثبوت الوصف او التفضيل (مسمى ــ حدث ــ زمن) .

7 ــ لا تقع الافعال من الجمل الا موقع المسند ومن ثم تختلف عن الاسماء التى لا تقع الا موقع المسند اليه وعن الصفات التى تقع الموقعين جميعا كما سلف .

وبهذه الخصائص تتفرد الافعال بقسم خاص من اقسام الكلم العربى من حيث المعنى ومن حيث المبنى.

الخالفة : والخوالف عبارات افصاحية اى تستعمل فى الافصاح عن موقف للمتكلم من امر ما ومن ثم كانت الجملة التى تنبنى على هذه الخوالف جملا انشائية فى معناها ولكن ما تدل عليه من معنى الانشاء يبدى طابعا خاصا شبيها بما يسمونه فى الانجليزية Exclamation . وهذه الخوالف اربعة انواع :

1 ــ خالفة التعجب نحو ما احسنه واحسن به .

2 ــ خالفة المدح او الذم نحو نعم زيد رجلا وبئس هند امراة .

3 ــ خالفة الاخالة نحو هيهات ما تريد واوه وصه .

4 ــ خالفة الصوت نحو كخ للصبى .

والاستعمالات التى ترد فيها هذه الخوالف جزء لا يتجزأ من اللغة الانفعالية او العاطفية التى يطلق عليها طلاب اللغة فى الغرب Affective Language وربما شاركها فى ذلك الندبة والاستغاثة والعبارات الاخرى الدالة على الاستحسان والاستهجان .

واذا نظرنا الى صيغتى التعجب وجدنا ان دعوى فعليتهما تحتاج الى كثير من النظر لانهما لا تقبلان علامات الافعال ولا تدخلان فى الجداول المختلفة كما تدخل الافعال فلا ترفعان الفاعل ولا تدلان على حدث وزمن كما تدل الافعال ولا توصفان بالتعدى واللزوم كما توصف الافعال . وعندى ان هاتين الصيغتين ذواتا رحم وقربى تصل بينهما وبين صفة التفضيل سواء من حيث المعنى ومن حيث المبنى . فأما من حيث المعنى ففى التعجب دلالة على تفضيل المتعجب منه على ما كان من قبيله ولم يبلغ مبلغه واما من حيث المبنى فيكفى للاشارة اليه ان نذكر قول ابن مالك :

صغ من مصوغ منه للتعجب
افعل للتفضيل وأب اللذا

ولا تخطىء النظرة الفاحصة ان ترى وجه الشبه فى الصيغة بين « افعل » للتعجب و « افعل » للتفضيل وان افترقت الصيغتان اعرابا وبناء . والذى نرمى اليه بهذه المناقشة ان نزعم ان صيغتى التعجب لا تقعان فى عداد الافعال . ولا شك انهما ليستا من الصفات ايضا لعدم قبولهما علامات الصفات ومن هنا لا يبقى لهما الا ان تنتميا الى قسم آخر من اقسام الكلام .

وخالفتا المدح والذم ايضا ابعد ما تكونان عن الفعلية لعدم ورودهما على صيغ الافعال واوزانها ولعدم دلالتهما على الزمن والحدث ولعدم قبولهما الدخول فى جدول يسندان فيه الى ضمائر الرفع المتصلة كما تسند الافعال ولعدم قبولهما ان تدخل عليهما قد والسين وسوف ولم ولن وبقية ما يدخل على الافعال ولورودهما فى النصوص العربية مع حروف الجر ولان الاسم الدائم الرفع بعدهما لا يعرب فاعلا وان مرفوعهما الذى تدعى له الفاعلية قد ينصب على التمييز فلا يكون لهما فاعل . ومن هنا يصبح فى القول بفعليتهما بعض التعسف ويصبح من الافضل فيهما ان يعتبرا من قسم آخر من اقسام الكلم غير الافعال .

والذى قلته من وجوب اخراج خوالف التعجب والمدح والذم من عداد الافعال يصبح اكثر وضوحا فى محاولة اخراج خوالف الاخالة (اسماء الافعال) من عداد الاسماء لعدة اسباب منها ان النحاة دائما يفسرونها بالافعال فيقولون ان شتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد واوه بمعنى اتوجع وصه بمعنى اسكت ومنها ان هذه الخوالف لا تقبل علامات الاسماء ولا علامات الصفات ولا الافعال ولا غيرها وانها عبارات جارية مجرى الامثال Idioms فلا تتغير فى معناها ولا فى مبناها ومن ثم يصبح من الضرورى لطالب اللغة ان يخرجها من عداد الاسماء والافعال وان يلتمس لها شبيها من الكلم يضمها اليه فى قسم واحد .

واوضح من ذلك امر خوالف الاصوات (اسماء الاصوات) اذ لا تشارك الاسماء فى علاماتها كما لا تشارك الافعال ولا الصفات الخ وانما هى عبارات ينظر اليها من حيث الاشتقاق باعتبارها « عقيما » ان صح هذا التعبير الذى اقدم دونه الاعتذار .

والقسط المشترك بين هذه الخوالف جميعا كما

ذكرنا ان لها طبيعة الافصاح الذاتى فكلها من الاساليب الانشائية ويحسن فى جميعها فى الكتابة ان تعقبه علامة الترقيم الدالة على التاثر (!) . وما كان ابعد النحاة من الصواب حين فسروا هذه الخوالف بعبارات من قبيل الاسلوب الخبرى لان الفرق بين شتان زيد وعمرو وافترق زيد وعمرو لا يمكن ان يكون قد خفى على اصحاب الادب ان صح انه خفى على ارباب اللغة وقد كنت التمس لهم المعاذير لو كانوا قد فسروا هذه العبارة بعبارة تعجب مثل « ما اكبر الفرق بين زيد وعمرو لان التعجب افصاحى ومن ثم يصبح قريب المعنى من التعبير بخالفة الاخالة . ومثل ذلك ما نلاحظه من فارق بين « اوه » وبين « اتوجع » فلو انك احسست بلسعة النار فى يدك فقلت : « اتوجع » لكان للسامع عذر الا يخف الى نجدك وان يسالك فى هدوء : « مم تتوجع » ولو قلت : « اوه » لاختلف امر استجابته لك باختلاف المعنى لان عبارة « اوه » تدل على الافصاح والانشاء على حين تدل عبارة « اتوجع » على الاخبار المجرد .

ويجمع بين هذه الخوالف ايضا انها ثابتة الصياغة جارية مجرى الامثال وانها اما محرومة من الروابط الاشتقاقية تماما كما تبدو الحال فى خوالف الاخالة والاصوات او ان روابطها الاشتقاقية واهية ببقية صيغ مادتها كنعم وبئس او انها يغلب فيها تناسى هذه الروابط كخالفة التعجب .

وتمتاز هذه الخوالف من بقية اقسام الكلم بما يأتى:

1 ــ انها لا تدل على مسمى ولا حدث ولا زمن ولا موصوف بحدث وانما تدل على مجرد الافصاح عن موقف للمتكلم من امر معين وبذلك تختلف عن بقية اقسام الكلم .

2 ــ انها جميعا ذوات رتب محفوظة بالنسبة لضمائمها وقد جاءها حفظ الرتبة هنا من كونها عبارات محفوظة ثابتة التركيب جارية مجرى الامثال التى لا تغير وهذا يفرق بينها وبين اقسام الكلم الاخرى التى لا ينتظم حفظ الرتبة فيها الجملة جميعها على هذه الصورة .

3 ــ انها عديمة الحاجة الى اللواصق كما فى خوالف الاخالة والاصوات او قليلة الاحتمالات لها كما فى اقتصار التعجب على ان تلصق به نون الوقاية واقتصار المدح والذم على تاء التأنيث المفتوحة وهذا مبرر آخر لافرادها فى قسم خاص .

4 ــ ان لها طابع الافتقار الى الضمائم المعينة كافتقار التعجب الى ما والمنصوب وافتقار المدح والذم الى اسم الجنس وافتقار بعض خوالف الاخالة الى المرفوع .

5 ــ لا يصدق وصفها بالتعدى واللزوم ولم يدر بخاطر النحاة ان يعربوا المنصوب بعد اى منها مفعولا . وبهذا يتضح الفرق بين الخوالف وبقية اقسام الكلم وبخاصة الاسماء والافعال .

الضمير : الضمير ما دل على مطلق ذى حضور او غيبة دون دلالة على خصوص الغائب او الحاضر وهذا هو ما يقصده ابن مالك بقوله :

وما لذى غيبة او حضور
كانت وهو سم بالضمير

وفى رايى ان تعريف ابن مالك صالح لان يحمل على ما لم يرده ابن مالك بالضمير بل ما اريد انا هنا ان اجعله مشمولا بهذا الاصطلاح ويتضح توسيعى لدلالة هذا الاصطلاح بحيث يشمل ما هو اكثر من ضمائر الاشخاص على النحو التالى :

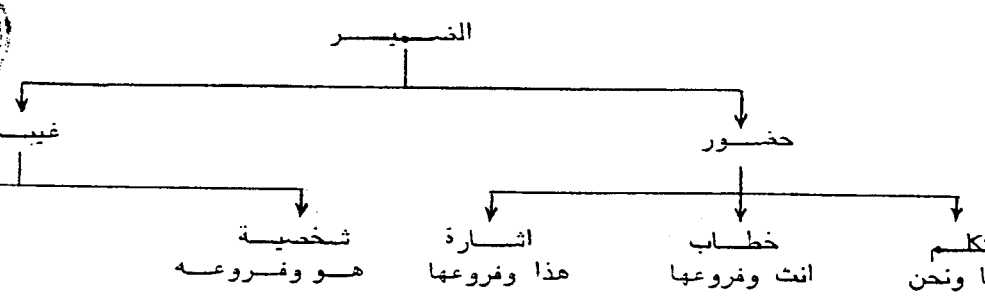

ومعنى ذلك ان الضمائر فى نظام الصرف العربى تنقسم الى ثلاثة اقسام :

1 ــ ضمائر شخصية

2 ــ ضمائر اشارة .

3 ــ ضمائر موصولة :

ولا شك ان الغيبة والحضور من المعانى الصرفية العامة التى لا تتطلب الاسماء للتعبير عنها بل هى معان « حقها ان تؤدى بالحرف » كما يقول النحاة ولقد رأى النحاة هذا « الشبه المعنوى » بين الضمائر بأنواعها وبين الحروف اساسا من اسس بنائها . يضاف الى ذلك ما يتسم به استعمالها من الافتقار المتأصل الذى لهذه الضمائر لان ضمائر الاشخاص تفتقر الى مرجع وتفتقر الموصولات الى صلة كما تفتقر الاشارات الى مثول مادى او ذهنى وهذه الامور التى تفتقر اليها الضمائر هى التى تعين على تحديد العموم الذى فى دلالتها على مطلق الغيبة او الحضور .

وتمتاز هذه الضمائر عن بقية اقسام الكلم على النحو التالى :

1 ــ الضمائر ذات رتب محفوظة فالرتبة محفوظة بين الضمير الشخصى ومرجعه كما انها محفوظة بين الموصول وصلته وبين ضمير الاشارة وبيانه .

2 ــ لكل نوع من الضمائر طريقان للاستعمال احدهما الاشباع والاخر الاضعاف ففى ضمائر الاشخاص يكون الاشباع بالضمير المنفصل والاضعاف بالمتصل وفى الاشارة يكون الاشباع بحروف التنبيه والبعد والخطاب ويكون الاضعاف بحذفها وفى الموصول يكون بذلك فى « اولاء » وبغيره فى غيرها « كالذى » و « اللذ » و « منو » و « من » وكذلك « ما » و «م». وبهذا تقرب الضمائر من الحروف وتبعد عن الاسماء.

3 ــ كل الضمائر يقع موقع المضاف اليه ولا يكون مضافا كما لا يكون موصوفا ابدا وهذا فرق بين الضمائر والاسماء ايضا :

4 ــ تبدو الضمائر المتصلة فى الكتابة اجزاء كلمات مثلها مثل الحروف المتصلة تماما وهذا يفرق بينها وبين الاسماء .

5 ــ تلعب الضمائر ذات العائد دور الربط فى السياق ويساعد الافتقار على اداء مثل هذا الدور .

كل ذلك يبعد بالضمائر المختلفة عن ان تكون اسماء ويدعو الى افرادها بقسم خاص من اقسام الكلم فى اللغة العربية .

الظرف : سبق ان ذكرت ان بعض اقسام الكلم يستعمل منقولا للدلالة على معانى الاقسام الاخرى ، وتبدو هذه الظاهرة واضحة فى اكثر الالفاظ المستعملة استعمالات الظروف . فالملاحظ ان الكثير من الاسماء المبهمة يستعمل استعمال الظرف وكذلك المصادر وبعض الاشارات والادوات . فمن ذلك مثلا :

ا ــ اسماء الجهات نحو رايته يسير غرب الحائط وجنوب الحديقة وامام المسجد .

ب ــ اسماء الاوقات نحو رايته ساعة الشروق يوم الجمعة وصباح السبت وظهر الاحد ــ وحين البأس

ج ــ اسماء الاعداد نحو : خرجت خامس رمضان وجلست ثلاث خطوات من المعلم .

د ــ اسماء المقادير نحو : سرت فرسخا او بريدا .

هـ ــ اسم الزمان نحو رايته مطلع الشمس .

و ــ اسم المكان نحو قعدت مقعد فلان .

ز ــ المصدر نحو اتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج ومنه فى رأيى قط وعوض مقطوعين عن الاضافة .

ح ــ اسماء مبهمة اخرى نحو عند ولدى وقبل وبعد ولدن ونصف وبعض وكل .

ط ــ الصفات والمنسوبات نحو جلست طويلا وجميع اليوم وشرقى المنزل .

ى ــ بعض الاشارات نحو اجلس هنا ولا تجلس هناك وهما من اشارات المكان ومن اشارات الزمان فى رأيى كلمة « الآن » .

ك ــ بعض الحروف نحو ما رايته مذ امس ومنذ يوم الجمعة .

ولقد رأينا مما تقدم ان اكثر ما اطلق النحاة عليه اصطلاح « الظرف » لم يكن فى الحقيقة ظرفا بالمعنى الصرفى ولا صلة بينه وبين الظرف الا ان كليهما يقع

فى مجال السياق النحوى موقع المفعول فيه . ومعنى ذلك ان المفعول فيه وهو باب من ابواب النحو يمكن ان يعبر عنه بأكثر من قسم واحد من اقسام الكلم كالاسم المبهم والصفة وضمير الاشارة وكل ما نقل الى معنى الظرفية من غير ذلك كالاشارات والحروف كما يعبر عنه ايضا بالظروف التى تستحق اسم الظرف من وجهة النظر الصرفية اى من حيث تقسيم الكلم. وقبل ان احدد المقصود بهذه الظروف التى هى قسم من اقسام الكلم ينبغى ان اشير الى ان « النقل » مما اعترف به النحاة وجعلوه قسيما للارتجال فى باب العلم ومن ادلة ذلك قول ابن مالك :

ومنه منقول كفضل واسد
وذو ارتجال كسعاد وادد

فلا غرابة اذن فى « نقل » الاسماء والصفات والاشارات والحروف الى معنى الظرفية . وهذا النقل كما يبدو اهم الاسس لتعدد المعنى الوظيفى للمبنى الصرفى الواحد على نحو ما يفصله « مغنى اللبيب » لابن هشام .

عند هذه النقطة يصبح من الضرورى ان نحدد الظروف التى ينتظمها قسم خاص من اقسام الكلم فلا تعد فى الاسماء . وهذه الظروف محدودة العدد وهى كما يلى :

للزمان : اذ — اذا — اذن — متى — ايان .

للمكان : حيث — اين — انى .

وهذه الظروف لا تقبل علامات الاسماء فهى لا تجر لفظا ولا تنون تمكينا ولا تنادى ولا تتصل بها ال ولا تكون مسندا اليه ولا مضافا اليه ومن ثم لا يمكن اعتبارها فى عداد الاسماء .

ولا يعترض معترض بأن هذه الظروف محدودة العدد ولا يستقيم لقسم من اقسام الكلام ان يكون محدود العدد كذلك فالرد على ذلك ان الضمائر محدودة العدد والحروف محدودة العدد ايضا والخوالف اقل عددا من كل اولئك . ويجمع بين هذه الظروف جميعا امور :

1 — انها جميعا مبنية لما بينها وبين الحرف من مشابهة وهذا يبعد بها عن الاسماء .

2 — انها جميعا ذوات رتبة محفوظة عبر النحاة عنها بعبارة « الاضافة الى الجملة » .

3 — ان قوة الشبه بينها وبين الحروف شجعت الاستعمال اللغوى على « نقلها » من الظرفية الى معنى الاداة فاستخدمت فى الشرط والاستفهام واحتفظت برتبة لها فى صدر الجملة .

4 — ان معنى الظرفية المفهوم من هذه الظروف هو « الظرفية الاقترانية » لا « الظرفية الاشتمالية » والمقصود بالظرفية الاقترانية ان يعبر الظرف عن اقتران حدثين فحين تقول :

يخرج زيد اذا حضر عمرو
يكثر المطر متى جاء الشتاء
يسقط الطير حيث يلتقط الحب
رايت البشر فى وجهه اذ جاء

} فالظرف فى كل ذلك يقرن الحدث الاول بالثانى .

واما ما عدا هذه الظروف مما نقل الى الظرفية وكذلك ما يدل على معنى الظرفية من حروف الجر فظرفيته ظرفية اشتمال نحو : جاء زيد يوم الجمعة ورايته فى المسجد الخ . ولعل هذا الفارق فى المعنى بين الظروف الاصلية والمنقولة واضح الدلالة على صواب ما اذهب اليه من افرادها بقسم خاص . والملاحظ ان معنى « الظرفية الاقترانية » يبقى لهذه الظروف عند نقلها الى الشرط وتحل محله « الظرفية الاشتمالية » عند نقلها الى الاستفهام . والذى اراه انها عند نقلها الى احد هذين المعنيين تصير ادوات لا ظروفا .

الاداة : تنقسم الاداة الى قسمين : اصلية ومنقولة. وهذه المنقولة قد تكون منقولة من الاسمية او الفعلية او الظرفية كما اشرنا منذ قليل . وتشترك الادوات بقسميها فى امر هام هو انه لا يقصد بها فى الاساس معنى معجمى اى انها كما يقول النحاة لا تدل على معنى فى نفسها كما يدل الاسم والفعل ولكنها تدل على معنى وظيفى هو معنى « الربط السياقى » الذى سنتكلم عنه فى معرض شرح القرائن ولما كان هذا الربط من المعانى التى تؤدى بالحرف راينا الادوات الاصلية من الحروف . وللادوات مميزات من حيث المعنى والمبنى تميزها عن بقية اقسام الكلم كما يأتى :

1 ــ الاداة ذات رتبة محددة فحرف الجر قبل المجرور وحرف العطف قبل المعطوف وحرف القسم قبل المقسم به ولادوات الشرط والاستفهام الصدارة والصدارة رتبة النواسخ ايضا وهى ادوات منقولة فى بعض الحالات .

2 ــ الاداة ذات افتقار الى ضميمة لان معناها لا يستقل فى الفهم الا بما يضامها وهذا طابع من طوابعها لا يتخلف .

3 ــ من الاداة ما ينفصل فى الكتابة وما يتصل شأنها فى ذلك شأن ضمائر الاشخاص ولعل الفيصل فى ذلك هو عدد حروفها فى الكتابة . والفرق بين الاداة المتصلة وبين لواصق الصرفية ان الكلمة اذا استبعدت منها اللاصقة الصرفية ذهب معناها اما اذا استبعد منها الحرف (الاداة) الذى اتصل بها فان معناها يظل لها ويتضح ذلك حين نفصل الحرف الاول عن بقية الرسم الاملائى من كلمتى :

تقوم و بمحمد

4 ــ الادوات فى حقل النحو روابط اما بين كلمة واخرى كالمعطوف والمعطوف عليه واما بين كافة اجزاء الجملة كما فى الشرط وبهذا تكون الاداة احدى قرائن التعليق النحوى .

لقد اشرت منذ قليل الى ان النواسخ ادوات ولقد قصدت بذلك ان واخواتها باعتبارها ادوات اصيلة كما قصدت كان واخواتها نواسخ المقاربة والشروع الخ باعتبارها ادوات منقولة عن الفعلية وهذه النواسخ المنقولة ربما كانت بحاجة الى فضل ايضاح نسوقه فيما يلى :

1 ــ لقد ذكرنا من قبل ان الظروف حين تنقل الى الاستفهام تفقد معنى « الظرفية الاقترانية » لتدل على « الظرفية الاستمالية » ويشبه ذلك ان النواسخ المنقولة عن الفعلية حين تنقل الى معنى النسخ تفقد الدلالة على الحدث ولا يبقى لها من معنى الفعل الا الدلالة على الزمن وهذا هو المقصود بأنها ناقصة . بل ان «ليس» من بين هذه الادوات تتمحض للنفى ولا يتضح فيها حتى معنى الزمن .

2 ــ لا يوجد معنى الاسناد بين هذه الادوات ومرفوعاتها ولكن هذا المعنى واضح بين المرفوع والمنصوب بعدها ولو كانت افعالا لوقعت موقع المسند.

3 ــ لا توصف هذه الادوات بتعد او لزوم ولو كانت افعالا لوصفت علاقتها بالخبر المنصوب بعدها بأحد هذين الوصفين .

4 ــ بعض هذه الادوات كليس وعسى واخلولق وافعال الشروع اما غير متصرفة تماما واما ناقصة التصرف مما يباعد بينها وبين الافعال التامة فينفى عنها صفة الفعلية .

5 ــ تختص هذه النواسخ بالدخول على الافعال فتعتبر قرائن وتدل على خصوص زمن الفعل الذى دخلت عليه وبهذا تكون تعبيرات عن الجهة (aspect)

هذه الفروق بين النواسخ المنقولة عن الفعلية وبين الافعال التامة تكشف عن وجه الصواب فى اعتبار هذه النواسخ ادوات .

تلك كانت مبانى التقسيم وقد رأينا ان الكلم سبعة اقسام هى :

الاسم ــ الصفة ــ الفعل ــ الخالفة ــ الضمير ــ الظرف ــ الاداة .

ونحب ان نلاحظ هنا ان الاقسام الثلاثة الاولى ذات طابع اشتقاقى يسمح لكل مبنى منها ان تتعدد تحته الصيغ الصرفية وتتنوع بين القياس والسماع وان مبانى الاقسام الاربعة الاخرى لا تخضع لهذا الطابع الاشتقاقى ولا تتعدد الصيغ تحت اى منها وانما يقع تحت كل منها وحدات معينة يمكن عدها واحصاؤها وتعتبر كل وحدة منها صالحة للاستعمال بحسب الاصالة وللاستعمال بحسب النقل . والمثال الذى اسوقه لذلك هو « ما » باعتبارها وحدة من هذه الوحدات او بعبارة اخرى باعتبارها فى صورتها العامة « مبنى » صرفيا تتعدد معانيه بحسب الاستعمالات التى يصلح لها كما يلى :

الموصولية ــ النفى ــ الاستفهام ــ الشرط ــ المصدرية الظرفية ــ النكرة التامة وغير التامة ــ الزيادة الخ .

فكلمة « ما » هنا مبنى صرفى عام تتعدد معانيه

وتظل احتمالية طالما بقى هذا المبنى على صورته المفردة العامة غير واقع فى جملة . فاذا وقعت « ما » فى جملة فهى « مثال » للصورة العامة التى ذكرناها ومن شأن المثال على عكس المبنى العام ان يتمحض لمعنى محدد غير متعدد ولا محتمل - وهذا شبيه بالفرق بين المبنى « فاعل » والمثال « هذا قاتل » فان معنى « فاعل » صالح لصفة الفاعل والصفة المشبهة ومع سكون اللام لفعل الامر الخ واما المثال فهو محدد المعنى كما ترى . والصورة العامة (الصيغ والوحدات) التى سبقت فى الذكر هى التى سوف نعنيها عند الكلام عن قرينة المبنى او البنية .

واما معانى التصريف وما يدل عليها من مبان فيمكن ايجاز القول فيها كما يلى :

الملاحظ ان المعانى الصرفية ليست مقصورة على معانى التقسيم فقط (وهى الاسمية والوصفية والفعلية والافصاح والاضمار والظرفية والتأدية) وانما تشتمل على معان اخرى وظيفتها تنويع دلالة هذه الاقسام عند ورودها فى السياق النحوى فالاسم مثلا يتصور فيه ان يكون فى السياق اما معرفة واما نكرة كما يكون مذكرا او مؤنثا وينسب اليه دائما انه بمعنى الغائب (او كما يقول النحاة انه فى قوة ضمير الغائب) ويتصرف الفعل بحسب التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

وترد هذه المعانى كذلك على الضمائر التى تتصرف الافعال بحسبها فتتحقق بها الفروق او القيم الخلافية بين الاستنادات المختلفة للفعل كما تتحقق المطابقة بين الكلمات فى السياق ويتحقق الربط بعود الضمير على مرجعه المطابق له كذلك .

لقد عرفنا بهذا ان معانى التصريف فى اللغة العربية تشتمل على ما يلى :

المعنى	المبنى	
1 ــ التكلم	المتكلم	الشخص
2 ــ الخطاب	المخاطب	
3 ــ الغيبة	الغائب	
4 ــ الافراد	المفرد	العدد
5 ــ التثنية	المثنى	
6 ــ الجمع	المجموع	
7 ــ التذكير	المذكر	النوع
8 ــ التأنيث	المؤنث	
9 ــ التعريف	المعرف	التعيين
10 ــ التنكير	المنكر	

هذه هى المعانى الكبرى للتصريف وهى التى يحسن لها ان توضع هى ومعانى التقسيم تحت عنوان : « المقولات اللغوية » . وهناك معان تصريفية اخرى تتصل بتفريع الاشتقاق من معانى التقسيم وتلك هى التى تسمى معانى الصيغ كالطلب والمطاوعة والصيرورة والاتخاذ والتبادل والمشاركة والتجنب والتكلف وهلم جرا . كما توجد معان اخرى لا تتصل بتعديل الاقسام ولا بتفريع اشتقاقها وانما تتصل بمعان تلحق بكل قسم على حدة كالنسب والتصغير فى الاسماء . وكالتوكيد بالنون والوقاية فى الافعال وهلم جرا وبذلك تكون معانى التصريف فى صلتها بمعانى التقسيم على النحو التالى :

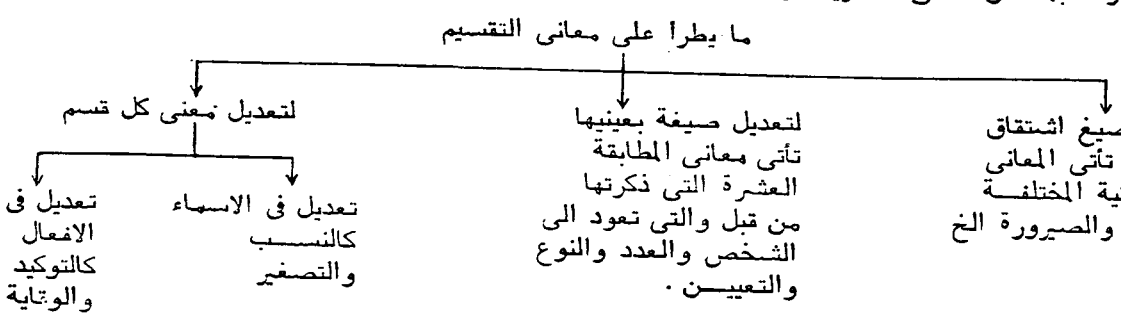

ويأتى تفريع الصيغ فى داخل المادة الاشتقاقية المعينة بواسطة الزوائد كالسين والتاء للطلب والتاء للافتعال والنون للمطاوعة وهلم جرا . اما تعديل صيغة بعينها من هذه الصيغ المذكورة بحيث تتم لها المطابقة فتكون بواسطة اللواصق بمعنى ان كل ما عبر عن تكلم او خطاب او تثنية الخ . فهو عنصر لاصق بالكلمة فى اولها او آخرها . يصدق ذلك على حروف المضارعة كما يصدق على ضمائر الرفع المتصلة وعلى اداتى التعريف والتأنيث .

وسنرى الفائدة الكبرى لهذا النوع من التعديل عند الكلام فى قرينتى المطابقة والربط . واما النوع الثالث من معانى التصريف وهو الذى يتم به تعديل معنى كل قسم من اقسام الكلم كالنسب والتصغير والتأكيد والوقاية الخ فقد يكون التعبير عنه بواسطة الالصاق او بواسطة الزيادة وليس له قيمة بذاته فى تحديد القرائن وانما يعين على تحديد معنى السياق وهو كبرى القرائن النحوية على ما سنرى فيما بعد .

تلك هى المعانى الصرفية فى عمومها :

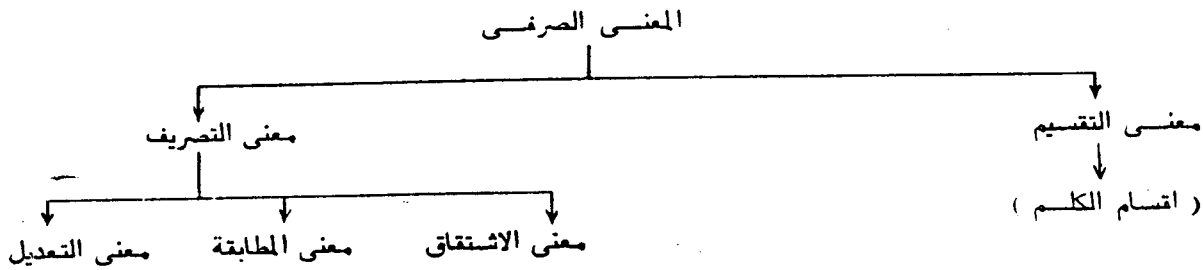

وسنرى ان معنى الاشتقاق مسئول عن تفريع معنى التقسيم لانه بسببه تتعدد صيغ كل قسم بحسب المعنى الاشتقاقى فتكون هناك صيغ متعددة للاسماء واخرى للصفات وثالثة للافعال وتعتبر كل صيغة من هذه بنية فرعية على المبنى العام للاسم او الصفة او الفعل تعتبر عند الاعراب قرينة لفظية تسمى «قرينة البنية» كما ان معنى المطابقة يعبر عنه بلواصق تدل عليه وتترابط بها اجزاء السياق وسنرى بعد قليل ان هذه اللواصق هى القرينة اللفظية على المطابقة وتسمى « قرينة المطابقة » كما تدل على ترابط الاجزاء فتعين على فهم « قرينة الربط » .

عند هذه النقطة يجدر بنا ان نتوقف قليلا لنفكر فى مدلول اصطلاح جرى استعماله فيما سبق وهو اصطلاح « المبنى » . وقد ييسر فهمنا لهذا الاصطلاح ان نتأمل العبارات الآتية :

1 — ان اقسام الكلم كالاسم والصفة والفعل الخ. مبان تعبر عن معان صرفية عامة هى الاسمية والوصفية والفعلية الخ .

2 — ان المتكلم والمخاطب والمثنى والمؤنث والمعرف الخ . مبان تعبر عن معان صرفية عامة هى التكلم والخطاب والتثنية والتأنيث والتعريف الخ .

3 — ان ياء النسبة مبنى يعبر عن معنى النسب ونون التوكيد مبنى يدل على معنى التوكيد الخ .

وهكذا تقف المبانى بازاء ما يتضح بها من المعانى ولكنها هى نفسها تحتاج الى ان تتحقق بالمثال او العلامة . اى ان المبنى عنوان عام لا ينطق وانما يتحقق فى النطق بواسطة امثلته المتعددة فالذى ننطقه مثلا ليس هو الاسم باعتباره عنوانا شاملا وانما ننطق محمدا وقياما ويوما وخمسة وكل من هذه الامثلة تحقيق نطقى لمبنى صرفى عام هو الاسم . وهكذا نجد المعنى والمبنى والمثال فى علاقة متينة على النحو التالى :

المعنى	المبنى	المثال
الاسمية	الاسم	محمد
الطلب	استفعل	استخرج
المطاوعة	انفعل	انكسر

وحين قال ابن مالك :

وتاء تأنيث تلى الماضى اذا
كان لانثى كأبت هند الاذى

وضع هذه العلاقة على النحو التالى :

التأنيث التاء ا ب (ت)

وحين قال :

فعل قياس مصدر المعدى
من ذى ثلاثة كنرد ردا

وضع هذه العلاقة كما يلى :

مصدر الثلاثى المتعدى فعل رد

فوضوح فكرة المبنى يتوقف هنا على ادراك الفرق بين عموم المبنى وخصوص المثال اذ المثال فرد من نوع هو المبنى . وحين يعبر عن المعنى بلاصقة او حرف زائد تجرى تسمية المبنى على طريق الاضافة فيكون المبنى مضافا والمعنى مضافا اليه فيقال مثلا نون التوكيد وتاء التأنيث والف الاثنين ونون الوقاية وهلم جرا . حيث نرى النون والتاء والالف وهى المبانى ويكون التوكيد والتأنيث والاثنين والوقاية هى المعانى. اما فى الحالات الاخرى فالمبنى فى المتصرف هو الصيغة الصرفية وفى الجامد هو الصورة العامة كما سبق شرحه ويجتمعان معا تحت اصطلاح « البنية » ولقد جرى العرف عند تعريف الباب النحوى كالفاعل والمبتدا الخ . ان يبدأ التعريف باللفظ الدال على المبنى اتكالا على أن عنوان الباب النحوى هو المعنى فيقال مثلا فى تعريف الفاعل : « الاسم المرفوع الذى تقدمه فعل مبنى للمعلوم ودل على من فعل الفعل او قام به الفعل » . فقد بدأ التعريف بمبنى وتم تقييد هذا المبنى بمبان اخرى حتى وصلنا فى النهاية الى تحديد امر من امور المعنى فرأينا التعريف يقول : « ودل على من فعل الفعل او قام به الفعل » ولعل هذا يوضح ان البنية قرينة هامة للدلالة على الباب النحوى ما دام الباب النحوى قد اصبح محددا بواسطتها .

اعتقد اننا بعد ان رأينا كلاما مفصلا فى عنصرين من الثلاثة العناصر التى يتكون منها النظام الصرفى هما : المعنى الصرفى والمبنى الصرفى ينبغى لنا ان نلقى نظرة على ثالث هذه العناصر وهو القيمة الخلافية . وما دامت المبانى الصرفية تعبر عن معان هى فى عمومها ابواب صرفية او نحوية فلا بد ان يكون امن اللبس من الغايات الكبرى التى تحرص عليها اللغة فى صياغتها للمبانى الصرفية . ولا بد لضمان امن اللبس على المستوى الصرفى ان تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المبنى والمبنى ليكون هناك فارق بين المعنى والمعنى . فالفرق بين « فعل » و « فاعل » مثلا يأتى عن قيمة خلافية (او فرق) هى المقابلة بين امرين هما قصر الحركة وطول الالف وما دامت هذه المقابلة قد اعانت على اختلاف معنى احدى الكلمتين عن الاخرى فان هذا الارتباط بالمعنى يخرج المقابلة عن مجرد ان تكون فارقا ثانويا الى ان تصبح « قيمة خلافية » . ومثل ذلك يقال عن الافراد والتشديد الذى يفرق بين المعنى المفهوم من « فعل » والمعنى المفهوم من « فعل » وعن التجرد والزيادة فى التفريق بين معنى « فعل » و « استفعل » وهلم جرا .

فنحن نرى ان القيم الخلافية كما كانت عصب النظام الصوتى تبدو كذلك بالنسبة للنظام الصرفى وستبدو كذلك ايضا بالنسبة للنظام النحوى لان فهم النص اللغوى وتحليل مكوناته وتقسيمها وتبويبها انما يقوم على ادراك جهات الاختلاف بين المعنى والمعنى وكذلك بين المبنى والمبنى ولا يمكن للمعنى ان يختلف عن المعنى الا اذا اختلف المبنى الدال عليه عن المبنى الدال على الآخر . ولو انتفت القيم الخلافية فى المعانى والمبانى ما استطعنا التقسيم ولا التبويب ولا وصلنا الى امن اللبس .

ولكن قد يحدث احيانا ان تتشابه صيغتان فى النظام مع اختلاف معناهما فلا نجد فارقا بينهما فى حال عزلهما عن تحليل السياق كما فى صيغة « فاعل » فعل امر من « فاعل » وصيغة « فاعل » صفة فاعل من « فعل » او صفة مشبهة من « فعل » وكالذى نراه ايضا فى تشابه صيغة « فعل » مصدرا للثلاثى المتعدى وصيغة « فعل » صفة مشبهة . هنا نجد ان القيم الخلافية ليست واضحة فى التفريق بين المعنى والمعنى فى الصيغتين المعزولتين . ومن ثم يمدنا نظام الصرف بالوسائل التى نستطيع بها الكشف عن هذه القيم الخلافية التى اختبأت وراء مظهر الصيغتين وتتمثل هذه الوسائل فى مقارنة الصيغتين فى البيئة الجدولية لكل منهما وهو ما يطلق عليه المحدثون Morphological scatter . فمما يعين على التفرقة فى حدود نظام الصرف بين «فاعل» فعل امر من «فاعل» و «فاعل» اسم فاعل من «فعل» ان الصيغة الاولى لا تقبل التعريف على حين يقبله مثال الصيغة الثانية. ومما يعين على التفريق بين « فعل » مصدرا و «فعل» صفة مشبهة ان الصيغة الاولى لا تقبل التثنية والجمع

وتقبلهما الثانية . ومثل هذا التشابه قد يتخطى الصيغة الى مثالها فلا يكون الصرف هو الفيصل حينئذ وانما يكون السياق فمثال صيغة « فعل » هو كلمة « عدل » ولو نظرنا الى هذه الكلمة مفردة ما استطعنا القطع بمصدريتها او وصفيتها فحينئذ لا نملك الا ان نتوقف فى دعوى اى منهما للكلمة حتى نراها فى السياق على احدى الصورتين الآتيتين مثلا :

1 ــ العدل اساس الملك .

2 ــ هو الحكم العدل اللطيف الخبير .

عندئذ يتضح لنا ان « العدل » فى المثال الاول مصدر وفى الثانى صفة مشبهة وهذا مثل من الامثلة التى يتجلى فيها السياق فى صورة كبرى القرائن .

* *

النظام النحوى والقرائن النحوية :

ان النظام النحوى للغة العربية ينبنى على الاسس الآتيــة :

1 ــ المعانى النحوية سواء ما تعلق منها بالجمل كالاثبات والنفى والتأكيد والاستفهام والامر والنهى والتمنى والترجى والعرض والتحضيض والشرط والقسم والنداء الخ . وما يتعلق بالمفردات كالمبتدا والخبر والفاعل ونائب الفعل والمفعولات والحال والتمييز الخ .

2 ــ القرائن الدالة على هذه المعانى سواء ما كان من هذه القرائن معنويا كالاسناد والتعدية والغائية والظرفية الخ . وما كان لفظيا كالبنية الصرفية والعلامة الاعرابية والمطابقة الخ . وهى امور مستمدة من النظامين الصوتى والصرفى .

3 ــ القيم الخلافية التى تفرق بين بعض هذه المعانى وبعضها والتى تجعل ادراك القرائن المعنوية امرا ممكنا والتى تفرق كذلك بين قرينة لفظية واخرى فيؤمن اللبس .

4 ــ دلالات السياق النحوى على اعتبار هذا السياق اكبر القرائن النحوية من حيث انه يشتمل على جميع القرائن المعنوية واللفظية وكذلك قرينة المقام .

ويستفيد النحو من نتائج نظامى الاصوات والصرف فيأخذ الحركات والمد والاعلال والابدال والادغام والنقل والقلب والحذف الخ من نتائج دراسة النظام الصوتى كما يأخذ معانى التقسيم ومعانى التصريف وما يعبر عن ذلك من المبانى من نتائج دراسة النظام الصرفى فنرى الكلام فى شرح الباب النحوى يشتمل على ذكر الاسم والصفة والفعل والضمير الخ كما يشتمل على ذكر التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير وغير ذلك مما سبق شرحه فى نظام الصرف . ومعنى ذلك انه لا يمكن لدراسة النحو ان تتم بدون معونة النظامين الصوتى والصرفى لان معطيات هذين النظامين هى التى تقدم للنحو ما يعرف باسم القرائن اللفظية ولا قرائن لفظية للنحو الا ما يمده به الاصوات والصرف . ولعل هذا هو السبب فى تشابك هذه الدراسات فى كتب التراث فلو امسكنا بألفية ابن مالك او غيرها من كتب القواعد وحاولنا ان نعزل منها ما كان نحويا مما كان صرفيا او صوتيا لتعذر علينا ذلك اذ ان كل باب من ابوابها يتعرض لمعلومات مختلطة من هذه الفروع الثلاثة :

والغاية التى تسعى اليها دراسة النحو هى ان تنظر فى العلاقات التى تربط بها النص ولا يمكن النظر اليها الا من خلال القرائن بنوعيها المعنوى واللفظى ولقد تعودنا عند التصدى للاعراب ان نجد من السهل نسبيا على المعرب ان يكشف عن دلالة القرائن اللفظية فهو لا يمكن مثلا ان يخطىء فهم قرينة البنية الصرفية فيعرب الفعل المضارع مفعولا به لان المفعول به لا يكون الا اسما ولا قرينة العلامة الاعرابية فيعرب الاسم المنصوب فاعلا لان الفاعل مرفوع ولا يتجاهل قرينة المطابقة فيعرب البدل نعتا وليس بينه وبين متبوعه مطابقة وهلم جرا . ولكن الذى يجده المعرب صعبا (نسبيا ايضا) هو ادراك القرائن المعنوية حين يتوقف المعنى على ادراكها فى وقت لا يجد فيه المعرب من القرائن اللفظية ما يعينه على تحديد المعنى ومن امثلة ذلك ان يتردد المعرب فى فهم قرينة المعية او قرينة التبعية (وهما من القرائن المعنوية) فى نحو قولك « رأيت زيدا وطلوع الشمس) وقد تعود المعربون فى مثل هذا الوضع ان يعودوا الى القرينة الكبرى وهى السياق ليستعينوا بها على تحديد المعنى وسبيلهم الى ذلك ان يتكلموا عن « قصد المتكلم » وكان الاجدر بهم ان يتكلموا عن

« مقام النص » وهو الظروف المركبة التى تم فيها التكلم لان « المقام » يمكن استعادته بالذاكرة ولكن قصد المتكلم قد لا يكون الوصول اليه ممكنا .

والمعانى الصوتية والصرفية والنحوية جميعا تقع تحت عنوان « المعنى الوظيفى » لان هذه المعانى جميعا وظائف لما ذكرنا من المبانى التحليلية . ومعنى ذلك ان كل معنى تحليلى لا يمكن ان يكون الا معنى وظيفيا اى لا يمكن ان يكون معجميا يلتمس فى القاموس المحيط مثلا ولا دلاليا يتطلب فى دراسات الدلالة Semantics والاعراب هو التصدى للمعانى الوظيفية المذكورة حيث يكشف المعربون عنها بواسطة القرائن الدالة على هذه المعانى الوظيفية ولا يدخل المعنى المعجمى ولا الدلالى فى الاعراب الا فى حالات نادرة تكون القرائن فيها مختلة اكثر من وجه ، ويسمى هذا اللجوء الى المعنى المعجمى او الدلالى فى هذه الحالة استعمالا لقرينة السياق (كبرى القرائن) . وليس معنى هذا ان قرينة السياق مقصورة على المعنيين المعجمى والدلالى فقط وانما تشمل المعنى الوظيفى كذلك فيكون السياق بأصواته وصرفه ونحوه ومعجمه ودلالته هو القرينة الكبرى .

والذى يفهم بالضرورة من هذا الكلام اننا لو ابحنا لانفسنا ان نتلاعب قليلا بالسياق فنجرده من المعانى المعجمية للمفردات والمعانى الدلالية للجمل بأن نسوق نصا هرائيا لا تدل كلماته على معنى ولا يدل النص فى جملته على معنى كذلك ثم نحافظ على الرغم من ذلك على القرائن النحوية فى هذا النص الهرائى الذى لا معنى له فاننا سنستطيع بمنتهى السهولة ان نعرب هذا النص بسبب وضوح القرائن . وهاك مثالا لذلك :

شقا الكلد صاقفة الرحيس بمشقاته

شقا فعل ماض :

لانه جاء على بنية الماضى الثلاثى المجرد (بنية) .

ولان جميع حروفه من الحروف العربية فمثلا ليس به p ولا V ولانه مبنى على الفتح حسب ما يطلبه الاستعمال (بنية) .

ولان له فاعلا (تضام) .

ولان هذا الفاعل مذكر جاء الفعل مسندا الى المذكر (مطابقة) .

ولان هذا الفاعل جاء بعده فى الرتبة (رتبة)

الكلد :

فاعل : لانه اسم وانه عربى الحروف (بنية)

ولانه مرفوع (علامة اعرابية)

ولانه تقدمه فعل (رتبة)

ولان هذا الفعل مبنى للمعلوم (بنية)

ولان علاقة الاسناد واضحة بين الكلمتين (اسناد)

ولان الفعل مسند للمذكر (مطابقة)

صاقفة مفعول به :

لانه اسم وانه عربى الحروف (بنية)

ولانه منصوب (علامة اعرابية)

ولان علاقة التعدية واضحة بينه وبين الفعل لعدم احتمال علاقة اخرى (تعدية)

الرحيس مضاف اليه :

لانه اسم (بنية)

ولانه مجرور (علامة اعرابية)

ولانه تقدمه اسم غير مقترن بأل (تضام ورتبة)

ولان علاقة النسبة واضحة بين الاسمين (نسبة)

بمشقاته :

جار ومجرور : الباء حرف جر ومشقاة مجرور (بنية)

لانه اسم مؤنث مضاف (والتأنيث والاضافة من علامات الاسماء) (بنية)

سبقه حرف جر (وهو من علامات الاسماء ايضا) (تضام)

لان معنى الباء الواسطة (نسبة)

ولان الاسم الذى بعدها اسم آلة تم الحدث بواسطتها (بنية)

ولان الاسم آخره كسرة (علامة اعرابية)

وهكذا يتضح مما سبق ان الاعراب تحليل للوظائف فى السياق وليس تحليلا لمعانى المفردات ولا لدلالة الجملة . ولعل هذا يلقى ضوءا جديدا على العبارة الشهيرة المنقولة عن النحاة والتى تقول : «الاعراب فرع المعنى » . فأى معنى يريدونه ؟ أهو المعنى الوظيفى ؟ ام المعجمى ؟ ام الدلالى ؟ ولماذا لم يوضحوا ؟ وهذا الذى قلته بالنسبة لتحليل العلائق فى السياق يبين الى اى حد يتوقف نظام النحو كما اشرتمن قبلعلى مفاهيم نظامىالاصوات والصرفكما يبين الى اى حد تتشابك النظم الثلاثة وتتضافر بحيث لا يمكن من الناحية العملية ان نفصل احدها عن الآخر فى النص ولا نفصل بينها الا لاغراض التحليل النظرى فقط . وهذا هو المعنى الذى قصدت اليه حين عقدت شبها بين تكوين اللغة وتكوين الجسم الانسانى .

واذا كان النحو هو تحليل العلاقات فما أجدر النحو باسم «التعليق» وان اذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية فى تاريخ التراث العربى هى ما ذهب اليه العلامة عبد القاهر الجرجانى فى دلائل الاعجاز تحت عنوان : « النظم » اذ جاء بمصطلحات اربعة هى :

النظم — البناء — الترتيب — التعليق

فأما النظم فقد جعله للمعانى اى ان النظم هو تصور العلاقات بين الابواب فى الذهن كتصور علاقة الاسناد التى بين المسند والمسند اليه فى الجملة عند الكلام وتصور علاقة التعدية بين الفعل المتعدى والمفعول به وتصور علاقة المعية بين الحدث والمفعول معه الخ . واما البناء فقد فهمت من كلام عبد القاهر انه يجعله للمبانى بحسب المعانى كأن يتطلب معنى الفاعلية اسما مرفوعا فى بعض المواقع وضميرا متصلا فى البعض الآخر . فالبناء كما افهمه عنه هو تحديد المبانى التى يستمدها النحو من نظام الصرف ليبنى بها جملة بعينها . وهذا التحديد ذهنى ايضا . واما الترتيب فهو تحقيق هذه المبانى الذهنية فى صورة كلمات مرتبة فى الكلام بحسب العرف الاستعمالى .

ولكن اخطر ما ورد على فكر عبد القاهر فى هذا الباب هو الاصطلاح الرابع : « التعليق » وقد قصد بهذا الاصطلاح — فى زعمى — ما يقوم به المتكلم من انشاء العلاقات بين اجزاء الجملة لكن بحسب الطرق العرفية للاستعمال تقديما او تأخيرا وذكرا او حذفا واظهارا او اضمارا وفصلا او وصلا واخبارا او انشاءا وعطفا او معية واختيارا لجملة اسمية او فعلية وهلم جرا هذا فهمى لما يقصده عبد القاهر بالتعليق ولكن عبد القاهر لم يفصل القول فيه بأكثر من عبارات عامة كقوله فى الكلمات التى فى السياق انها «يأخذ بعضها بحجز بعض » وكقوله فى صفحة 65 من كتابه دلائل الاعجاز : « هذا هو السبيل . فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا او خطؤه ان كان خطأ الى النظم ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو من معانى النحو قد اصيب به موضعه ووضع فى حقه او عومل بخلاف هذه المعاملة واستعمل فى غير ما ينبغى له . فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم او فساده او وصف بمزية او فضل فيه الا وانت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل الى معانى النحو واحكامه ووجدته يدخل فى اصل من اصوله ويتصل بباب من ابوابه » .

وفى رأيى — كما كان فى رأىعبد القاهر على احتمال — ان التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى وان ادراك العلاقات وما يدل عليها من القرائن مغن تمام الاغناء عن القولبالعامل النحوىوهو قول يتعرض للنقد من جميع الجهات لان التعليق يفسر العلاقات بين الابواب على صورة اوفى وافضل واكثر نفعا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى النحوية الوظيفية . وهكذا نرى التعليق هو النحو فى جملته لان النحو هو مجموعة العلاقات السياقية .

والتحليل النحوى هو الكشف بالقرائن عن هذه العلاقات .

وفيما يلى تخطيط للقرائن النحوية بأنواعها :

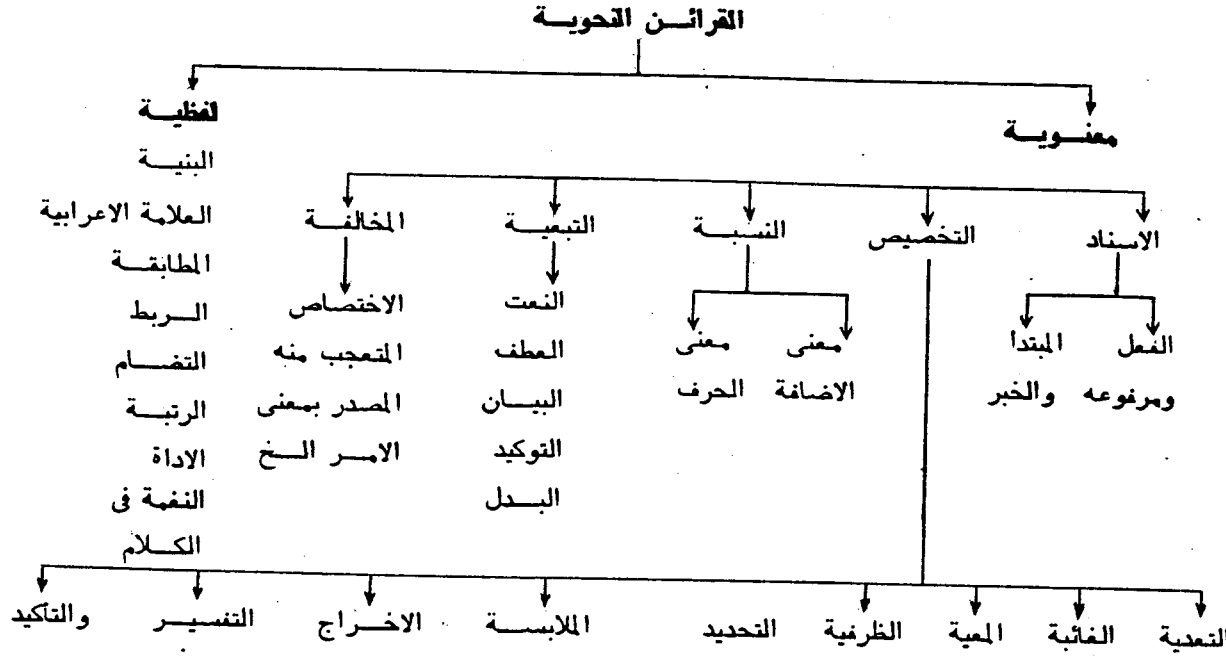

اولا : القرائن المعنوية :

سنتناول هذه القرائن النحوية بنوعيها بالدراسة فى الصفحات التالية محاولين ان نرى بوضوح تام كيف ينبغى لهذه القرائن ان تغنى عن القول بالعامل فى التحليل النحوى كما نرى ان معظم ما سبب الخلاف بين النحاة العرب وتضخمت به كتب النحو من جدل يمكن الاستغناء عنه بايضاح غاية فى البساطة .

1 ــ قرينة الاسناد :

ان العلاقة التى تقوم بين المسند اليه والمسند فى لغتنا العربية علاقة معنوية يسهل ادراكها دون الاستعانة بلفظ مساعد Copula فاذا ادركها السامع فهم ما يسمع بواسطتها واذا فهمها المعرب كان فهمه لها قرينة على تحليل الجملة . ولقد حاول بعض الباحثين ان يصور عدم حاجة الاسناد فى اللغة العربية الى لفظ مساعد فى صورة ميزة للغة العربية على اللغات الاخرى من حيث يأتى الاسناد ملموحا فى العربية مفتقرا الى لفظ خاص فى غيرها من اللغات وزعم ان ذلك من عبقرية اللغة ولماحية اصحابها ولكننا سنرى بعد قليل ان المعنى فى السياق لا يمكن ان يتكل على قرينة واحدة بل لا بد من ان تتضافر القرائن المعنوية واللفظية على ايضاح المعنى (معنى كل كلمة فى السياق على حدة) وقد مر بنا عند اعراب الجملة الهرائية ما يتضح به ان الفعل الماضى قد اتضح معناه بست من القرائن وان الفاعل قد استبان بست منها كذلك كما انكشف معنى المفعولية بثلاث ومعنى المضاف اليه بأربع الخ وكان من الواضح ان قرينة الاسناد لم تنكشف بذاتها غير معانة وانما اعانت قرائن لفظية اخرى على الكشف عنها لا تقل خطرا فى ايضاح المعنى عن اللفظ المساعد . ومثل ذلك يقال فى الجملة الاسمية نحو « زيد قائم » ، اذ يستطيع السامع والمعرب على السواء ان يزعم بأن علاقة الاسناد هنا تربط بين الكلمتين مما يدل على ان احداهما مبتدا والثانية خبر ولكن كيف يصل المرء الى هذا الفهم لعلاقة الاسناد دون ان تعينه على ذلك قرائن اخرى ؟ ان هذا شديد التعذر . واذن ما هى القرائن الاخرى التى تتضافر مع قرينة الاسناد وتعين على فهمها ؟ نستطيع ان نرى الجواب فيما يلى:

الكلمة : زيد قائم

اعرابها

القرائن الدالة على الاعراب

زيد ــ مبتدا : لانه اسم (بنية)

ولانه مرفوع (علامة اعرابية)
ولانه اول الاسمين
(رتبة وان لم تكن محفوظة) .
تكن محفوظة) .
ولانه مخبر عنه (اسناد)

قائم ـ خبر :

لانه وصف مطابق (بنية ومطابقة)
ولانه مرفوع (علامة اعرابية)
ولانه يصف المبتدا فى المعنى
فيخبر عنه (اسناد)
ولانه بعد المبتدا (رتبة غير محفوظة)

ومعنى ذلك ان البنية والعلامة الاعرابية والرتبة والمطابقة قامت فى هذه الجملة العربية بالنسبة لبيان الاسناد مقام ما يسمى Copula فى اللغات الاجنبية وبنفس الكفاءة والوضوح حتى ساغ لنا ان نعتبر الاسناد نفسه احدى القرائن المعنوية وهذا التعاون بين القرائن المعنوية واللفظية هو الذى سيكون فيما بعد محور المناقشة فى اغناء القرائن عن القول بالعامل وسنعرض لذلك ايضا تحت عنوان « تضافر القرائن ».

قرائن التخصيص :

التخصيص علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الاسنادى المستفاد من المسند وبين طائفة من المنصوبات تشتمل على المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز . ذلك بأن كل واحد من هذه المنصوبات هو فى المعنى تخصيص لعموم معنى الاسناد الذى فى الجملة وتضييق له. مثال ذلك اننا اذا قلنا : « يصلى الناس » فقد اسندنا الصلاة الى الناس على اعم وجه واوسعه حتى ليصلح المعنى لجميع الصلوات وجميع اعداد الركعات ولجميع الغايات التى منها اداء الفرض والتطوع بالفعل واداء العيدين والجنازة وجميع الظروف واللابسات الخ . ولكننا اذا قلنا : « يصلى الناس ركعتين » فقد اخرجنا من الاحتمالات الممكنة من جميع الصلوات ما لم يكن من هذه الصلوات على ركعتين كالظهر والعصر والمغرب والعشاء والوتر . وهكذا نرى المفعول به يصبح قيدا فى عموم دلالة اسناد الصلاة الى الناس وتخصيصا لهذه الدلالة . فاذا قلنا : « يصلى الناس ركعتين تحية للمسجد » فقد اخرجنا من عموم دلالة الاسناد كل غاية محتملة الا ان تكون هاتان الركعتان لتحية المسجد وبهذا يكون المفعول لاجله قيدا فى عموم دلالة الاسناد وتخصيصا له كذلك . واذا قلنا : « يصلى الناس ركعتين ودخول المسجد » فان المفعول معه هنا قيد كذلك فى عموم دلالة الاسناد اذ ان الناس يمكن ان يصلوا الركعتين مع عدد لا يحصى من الامور المصاحبة كالخروج من المسجد وركوب البحر وطلوع الفجر وانتهاء صلاة العشاء الخ . واذا قلنا : « يصلى الناس ركعتين صبيحة كل يوم » فقد اخرجنا من دلالة الاسناد كل وقت غير الصبح ومن ثم يصبح معنى الاسناد مخصصا بالمفعول فيه . واذا قلنا يصلى الناس ركعتين صلاة خاشعة او قلنا : يصلى الناس ركعتين خاشعين او قلنا : « يصلى الناس ركعتين الا العاصين » او قلنا « يصلى الناس ركعتين فرضا » فان من الواضح ان المفعول المطلق والحال والمستثنى والتمييز لم يكن كلها الا لتخصيص اسناد الصلاة الى الناس . وبهذا المعنى تصبح هذه الابواب النحوية جهات فى فهم الاسناد او بالاحرى فى فهم معنى « الحدث » المفهوم من الاسناد يمكن ان توضح تحت العنوان العام « الجهة » .

وتقف جنبا الى جنب مع الجهات الاخرى المخصصة لمعنى الزمن كالاتصال والانقطاع والدوام والثبوت والتجدد الخ . كما يتضح من الشكل التالى :

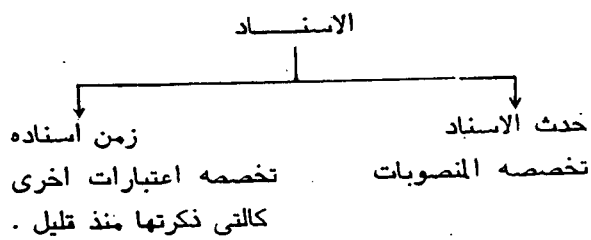

كالتى ذكرتها منذ قليل .

وقد راينا منذ قليل ان مخصصات الحدث ومخصصات الزمن هما على حد سواء من قبيل « الجهة » ولكن مجال تطبيق ما تعلق بالحدث من المخصصات هو القرائن المعنوية الدالة على المنصوبات المذكورة على حين نجد مجال تطبيق مخصصات الزمن هو دراسة « الزمن النحوى » الذى يتشعب بحسب هذه الجهات، ودراسة الفرق بينه وبين الزمن الصرفى الذى هو معنى الصيغة وقد سبق ان شرحناه .

وفيما يلى بيان قرائن التخصيص كل على حدة :

ا ــ التعدية : وهى قرينة معنوية اذا اتضحت كان فى استطاعة السامع والمعرب ان يدركا معنى المفعول به . ذلك بأن التعدية فى حقيقتها علاقة قائمة بين معنى الحدث الذى فى جملة الاسناد وبين المنصوب المعين الذى نسميه المفعول به ولقد حرص النحاة على ان يلخصوا هذه العلاقة بواسطة وصف هذا المنصوب بأنه « وقع عليه الفعل » ولكن التعدية علاقة نحوية وليست وصفا لعمل وقع . بل ان النحاة انفسهم ربما جرهم الى وصف علاقة التعدية على هذه الصورة عامل النصب فى المفعول به فمن المنطقى ايضا ان يكون عاملا النصب فى المفعول به فمن المنطقى ايضا ان يكون الحدث الذى فى الفعل واقعا على المفعول به . ويشهد بعدم دقة النحاة فى هذا الوصف ان النائب عن الفاعل يمكن أن يوصف به كذلك والفارق النحوى بينه وبين المفعول به واضح فى الاسناد وعدمه وفى الرفع والنصب وفى المطابقة وعدمها وفى حفظ الرتبة وعدمه الخ .

وربما جادل البعض فى اعتبار التعدية علاقة نحوية ومن ثم قرينة معنوية بأن ارتباط التعدى بصيغ بعينها واللزوم بصيغ بعينها كذلك ربما دعا الى التفكير بأن التعدى واللزوم من المعانى الصرفية التى تفهم من الصيغة لا من المعانى النحوية التى تفهم من الجملة اى ان صيغة « فاعل » الدالة على المشاركة مثلا متعدية ولكن صيغة «فاعل» الدلالة على المشاركة مثلا متعدية ولكن توقف امر التعدى واللزوم على التركيب النحوى ما اتضح الامر فى الصيغة بله المثال المفرد كقاتل وتقاتل. وهذا القول يحمل جرثومة من الحقيقة دون شك ويتوقف الامر فى النهاية على وجهة النظر التى تنظر بها الى التعدى واللزوم فاذا اردت ان تعالج ذلك على بساط الصرف فالتعدى واللزوم من معانى الصيغة واذا اردت أن تعالج المسألة على مستوى النحو فالتعدى او التعدية قرينة على المفعول به .

هذا والدليل على ان التعدية قرينة معنوية على المفعول به ان المنصوب بعد الفعل اللازم لا يعرب مفعولا به لعدم القرينة وانما درج النحاة على اعرابه منصوبا بنزع الخافض نحو وقف القوم عامة وجلس خيارهم خاصة . ومن الافعال ما تقوم به هذه القرينة حينا وتتخلف عنه حينا آخر نحو شكرته وشكرت له وعرفته وعرفت به وبكيته وبكيت عليه ورثيته ورثيت له الخ. والفرق بين التعدى واللزوم فى هذه الامثلة ليس أمرا ذهنيا منطقيا ولكنه علاقة عرفية لغوية جذورها فى الصرف وتطبيقها فى النحو وما يصطنعه من انماط الاستعمال .

على ان قرينة التعدية تجد معونة من قرينة العلامة الاعرابية (النصب) وقرينة الرتبة غير المحفوظة حينا والمحفوظة حينا آخر اذ قد يتقدم المفعول او يتأخر سواء عن الفعل او عن الفاعل بل قد تكون الرتبة بين المفعولين اذا تعددوا ويقول النحاة هنا ان التقديم انما يكون لما هو فاعل فى المعنى وهذا تعبير غامض عن احتمال قرينة الاسناد فيه على وجه ما .

ب ــ الغائية : لقد عدلت عن تسمية هذه القرينة قرينة السببية الى تسميتا « الغائية » لان هذه القرينة كما يبدو من تطبيقها فى النحو اعم من أن تكون سببية فقط . ذلك بأن هناك من اقسامها ما يأتى :

غائية السبب : (المفعول لاجله والمضارع بعد اللام وكى والفاء وحتى) .

غائية الزمان : (المضارع بعد لن واذن وحتى واو)

غائية المكان : (المضارع بعد حتى) .

فأما غائية السبب فهى المعنى الذى يعبر عنه بالمفعول لاجله والسببية هنا واضحة فى « لاجله » وكذلك يعبر عن هذا المعنى بنصب المضارع بعد اللام « وكى والفاء وحتى نحو جئت لاتحدث اليك وكى اتحدث اليك وحتى اتحدث ، ولكن هل لقيتك فأتحدث اليك . فالسببية (وهى احد معانى الغائية) واضحة فى كل ذلك تتضافر معها قرائن كالعلامة الاعرابية (الفتحة) والبنية (اشتراط المصدر المخالف فى مادة الاشتقاق) فى المفعول لاجله كما تتضافر معها العلامة الاعرابية (الفتحة) والبنية (فى المضارع) والاداة (اللام وكى وحتى والفاء) فى بقية الامثلة . والغائية فى كل ما تقدم غائية السبب (اذ تكون الغاية بمعنى السبب) .

واما غائية الزمان فهى المعنى الذى يعبر عنه بالمضارع بعد لن واذن وحتى واذن لان « لن » تفيد نفى الغاية الزمانية فاذا قلت « لن تطلع الشمس من المغرب » فالمعنى ان طلوعها منفى الى آخر الزمان ولذلك تصاحبها « ابدا » و « اذن » تحدد غاية زمانية يترتب عندها حدث على حدث آخر . تقول : « ازورك »

فأجيبك « اذن فأكرمك » اى عند هذه الغاية الزمانية ، وليس المقصود هنا « بسبب زيارتك » وانما المقصود « عنـد زيـارتك » .

و « حتى » تفيد استمرار حدث الى غاية زمانية هى وجود حدث آخر تقول « نم حتى يؤذن للفجر » فيكون المعنى طلب استمرار النوم الى غاية زمانية هى حدوث الاذان ومثل حتى « او » كقولك : لألزمنك او تقضينى حقى . ويتضافر مع الغائية هنا قرائن كالعلامة الاعرابية (فتحة المضارع) والبنية (المضارع) والاداة (لـن واذن وحتى) والتضام (افتقار الاداة الى المضارع) الخ

واما غائية المكان فهى المعنى الذى يعبـر عنـه بالمضارع بعد حتى خاصة اذ تقول : « سر حتى تصل الى المدينة » فالغائية هنا تتمثل فى الوصول الى النقطة المكانية التى يبدأ عندها وجود المدينة . وتتضافر مـع الغائية هنا قرائن العلامة الاعرابية والصيغة والاداة والتضام كمـا سبـق .

لقد رأينا هنا وفيما سبق كيف تتضافر القرائـن المعنوية واللفظية على ايضاح المعنى النحوى كما رأينا هنا أن العلاقة النحوية قد يعبر عنها بأكثر من صورة واحدة وأن صور التعبير عنها تتعدد بتعدد ظلال المعنى ومطالب التعبير عن كل ظل من هذه الظلال .

جـ ــ المعيـة : وهى علاقة مصاحبة بين ما قبـل الواو والمنصوب بعدها وتكون فى اللغة العربية على الصور الآتيـة :

اولا : مصاحبة معنى الحدث الـذى فى الاسنـاد للمفعول معه نحو سرت ويمين الطريق وفى هذه الحالة تتضافر مع المعية قرائن أخرى للكشف عـن المعنـى كالعلامة الاعرابية (الفتحة التى يعرب بها ما بعـد الواو) والاداة (الواو) والتضام (افتقار كل منهمـا الى الآخر) والرتبة (تقـدم الـواو على المنصـوب وتأخرهما معا عن الدال على الحدث) . ويختلف معنى المصاحبة هنا عن معنى المشاركة المستفاد من واو عطف المنصوب على مثله لان واو العطف تـربط بين المتعاطفين على سبيل التشريك والمعية تفيـد مجـرد المصاحبة . ولكن المنصوب بعد الواو قد يصلح لكلا الامرين فلا يكون تحديد احدهما الا بقرينة السياق كما فى نحو « احببت الجو وحلول الربيع » .

ثانيا : عدم مصاحبة ما قبل الواو لمعنى المضارع المنصوب بعدها نحو « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » والقرائن التى تتضافر مع المعية هنا كالعلامة الاعرابية (نصب المضارع) والبنية (المضارع ذاته) والرتبة (تقدم الواو على المضارع وتأخرهما عما عداهما فى الجملة) ويتمثل عدم المصاحبـة فى الامـر والنهـى والاستفهام والتمنى والنفى وقد يفسر عدم المصاحبـة هنا فى نطاق قرينة المخالفة إذ أن ما بعد الواو هنـا منصوب على مخالفته لمعنى آخر يمكن ان يرد عليه يغلب فيه أن يكون المشاركة .

وثالثا : مصاحبة مبتدأ لدخول واو المعية المذكورة بعده نحو : « كل عامل وعمله » وتغنى الواو وما بعدها فى هذه الحالة عن الخبر على نحو ما تغنى عنه الحال فى « ضربى العبد منيئا » وتتضافر مع المعية هنـا قرائن أخرى كالعلامة الاعرابية (الفتحة التى يعرب بها ما بعد الواو) والاداة (الواو نفسها) والتضام (افتقار كل منهما الى الآخر) والرتبة (تقدم الـواو على المصحوب) ويمكن فى النصب هنا أيضا أن يكون على معنى المخالفة للعطف (أى بقرينة المخالفة) .

د ــ الظرفيـة : وهى معنى المفعول فيه ويعبـر عن معنى الظرفية بالظروف الاصيلة التى هـى قسم بعينه من اقسام الكلم كما يعبر عنه بالظروف المنقولة كالاسماء المبهمة والمصـادر والصفـات والاشـارات والحروف . وقد فصلت القول فى ذلك فى حينه . غير ان معنى الظروف الاصيلة هى ظرفية الاقتران (اى على معنـى حين وحيث) ومعنـى الظـروف المنقولـة ظـرفيـة الاشتمـال (اى علـى معنـى فـى) ومـن هنـا افتقـرت الظـروف الاصيلـة الـى حدثين فى جملتها ولم تفتقر المنقولة الى ذلك (قرينـة التضام) فاذا حل الظرف الاصيل فى موقع المفعـول فيه فان القرينة التى تتضافر مع الظرفية فى بيان معنى المفعول فيه هى (البنية) وليس المقصود بالبنيـة هنا معنى اشتقاقيا وانما المقصود الصورة الصامة) اما بالنسبة لما ينقل الى معنى الظرفية من المعربـات فالقرينة الاخرى هى العلامة الاعرابية (الفتحة التـى يستحقها المفعول فيه) . والذى أرمى اليه مما تقـدم أن الظرفية قرينة معنوية تدل على باب نحوى هـو المفعول فيه وتتضافر معها فى ذلك قرائن اخرى .

هـ ــ التأكيد والتحديد : التأكيد والتحديد شقا قرينة

معنوية داله على معنى المفعول المطلق فى النحو فاذا قلت : « قمت قياما » فهذا هو التأكيد واذا قلت : « قمت قيام العجلان » فذلك تحديد النوع واذا قلت : « قمت ثلاث قومات » فذلك تحديد العدد والملاحظ ان اسم الهيئة حين يستخدم فى معنى المفعول المطلق يراد به تحديد النوع وان اسم المرة يراد به تحديد العدد .

و ــ الملابسة : هذه هى القرينة المعنوية الدالة على باب الحال فاذا فهم المرء من الوصف المنصوب وما فى معناه من جملة ذات قرائن معينة الخ . معنى الملابسة فقد ادرك ان ذلك تعبير عن باب الحال وتتضافر مع الملابسة فى بيان الحال قرائن اخرى كالعلامة الاعرابية (الفتحة التى ينصب بها الوصف) والبنية (وصفية الوصف وتنكيره وتعريف صاحب الحال) اما بالنسبة للجملة فقرينة الاداة (الواو قبل المضارع وقد) والبنية (تعريف صاحب الحال وما فى الجملة من شروط) والرتبة (تأخر الحال على صاحبها) .

ز ــ الاخراج : الاخراج قرينة المستثنى فاذا فهم السامع او المعرب من الكلام معنى الاخراج ادرك ان ما قصد اخراجه فقد قصد استثناؤه ومن ثم فهو مستثنى من فهم ما سبقه من اسناد . وتتضافر مع قرينة الاخراج فى كل الحالات قرينة اخرى هى الاداة (الا الاستثنائية) كما تتضافر معها العلامة الاعرابية فى حال التمام (الفتحة على المستثنى) فكلما ذكر المستثنى منه فالعلامة الاعرابية واحدة من القرائن الدالة على معنى المستثنى ولا يجوز لها ان تتخلف الا مع النفى . اما مع النفى والنقصان فلا تتضافر مع معنى الاخراج الا الاداة فقط فلا تكون العلامة الاعرابية حينئذ بين القرائن الدالة على المستثنى .

ح ــ التفسير : ومعنى التفسير هو القرينة الدالة على التمييز وتتضافر معه قرائن اخرى كالبنية (كون التمييز اسما نكرة جامدا مفسرا لمبهم) والعلامة الاعرابية (الفتحة فى مواضعها والكسرة فى مواضعها) والرتبة (تأخر التمييز عن المميز) والاداة (من فى مواضعها) .

واما القرينة العامة فى المجرورات جميعا فهى قرينة النسبة وقد يستفاد هذا المعنى من الاضافة او معنى حرف الجر وواضح ان الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه وان المعانى التى رصدها النحاة للحروف هى فى كل حالة نسبة بين الحدث وبين المجرور لقد احصى النحاة لحروف الجر عددا من المعانى يناهز الثلاثين فى العدد كابتداء الغاية وانتهائها والبعضية والظرفية والتعليل والمجاوزة والاستعانة والاستعلاء والمصاحبة والالصاق والقسم والتشبيه وبيان الجنس والتوكيد والملك والاستحقاق والنسب والعاقبة والمقايسة والتعويض والتعجب والاستدراك والتبليغ والتبيين والبعدية والبدلية والعندية والتعدية والزيادة وكل ذلك مشروح فى كتب المتون . والملاحظ ان كل هذه المعانى نسبية رابطة بين امرين احدهما الحدث الذى فى الاسناد وثانيهما المجرور الذى بعد الحرف .

فاذا قلت « جلست على الكرسى » فان معنى الاستعلاء الذى تفيده « على » انما يعبر عن نسبة بين مستعمل هو صاحب الضمير المتصل وبين مستعلى عليه هو المجرور وهذا هو الذى يقصده النحاة بقولهم ان الجار والمجرور متعلق بكذا فهم يقصدون أن معنى النسبة قائم بين المجرور وبين كذا بقرينة الحرف . واذا قلت « صلى زيد فى المسجد » فان معنى الظرفية الذى تفيده « فى » يربط بين الصلاة (الحدث) وبين المسجد (المجرور) فيكون نسبة بين الظرف والمظروف كما كان الاستعلاء من قبل نسبة بين المستعلى والمستعلى عليه . ولما كانت الظروف المنقولة على معنى الظرفية الاشتمالية التى تفيدها (فى) لم يكن من العجيب أن يجعل النحاة الظرف متعلقا تعلق الجار والمجرور . والقرائن التى تتضافر مع قرينة النسبة متعددة كالعلامة الاعرابية (الكسرة التى يعرب بها المضاف والمجرور الذى بعد الحرف) والتضام (تلازم المضاف والمضاف اليه وتلازم الحرف والمجرور) والاداة (حروف الجر) .

اما التبعية فهى القرينة التى يفهم بها ارتباط التابع بالمتبوع وهى قائمة بين ما يلى :

المتبوع :	التابع :
ا ــ المعطوف عليه بالحرف	المعطوف بالحرف
ب ــ المنعوت	النعت
جـ ــ المؤكد	التوكيد
د ــ المبدل منه	البدل
هـ ــ المبين	البيان

والقرائن التى تتضافر مع معنى التبعية فى بيان المتبوع والتابع منها مطابقة العلامة الاعرابية (اذ هى متشابهة فيهما) ومنها فى عطف النسق الاداة

(حرف العطف) وفى النعت المطابقة وفى التوكيد البنية (الفاظ بعينها أو تكرار السابق) وفى البدل التضام (جواز التضام فى البدل على وجه ما يعبر عنه النحاة بنية تكرار العامل) وفى البيان المطابقة .

واما المخالفة فهى القرينة المعنويـــة الدالـــة على طائفة من المنصوبات منها ما يأتى :

ا ــ المختص نحو : « نحن العرب نكرم الضيف » لمخالفته للخبر فى « نحن العرب » .

ب ــ الفعل بعد ان المصدرية : لمخالفته لمـــا بعـــد المخففة من الثقيلة .

جـ ــ منصوب التعجب : لمخالفته للفاعل المرفوع فى « ما احسن زيد » .

د ــ المنصوب بعد كم الاستفهامية : لمخالفته المجرور بعد كم الخبرية .

هـ ــ المصادر المنصوبة نحو سقيا لك ورعيا : لمخالفتها للمبتدآت من نوعها .

و ــ المنصوب بعد المبتـــدأ على المعية : لمخالفتـــه للمعطوف على المبتدأ .

ز ــ بعض الاسماء فى اساليـــب الانشـــاء نحـــو :

راسك والسيـــف ، احشفـــا وسوء كيلـــة ، لمخالفة ذلك لرفعه فى الاسناد الخبرى .

والملاحظ أن قرينة العلامة الاعرابية (الفتحة التى على المنصوب على المخالفة) هى التى تتضافر دائما مع قرينة المخالفة .

ثانيـــا : القـــرائـــن اللفظيـــة :

سبق أن بينت أن الذى اقصده بالقرائن اللفظيـــة هـــو :

البنية ــ العلامة الاعرابية ــ المطابقة ــ الربط ــ التضام ــ الرتبة ــ الاداة ــ النغمـــة .

وتلعب هذه القرائن دورا هاما فى التعـــرف على الابواب النحوية حتى انها تعتبر من قرائن فهم القرائن المعنوية لانها أيسر وصولا الى الفهم من تلك القرائن المعنوية ومن ثم نرى المعربين اقل خطأ فى الاهتداء بها الى الاعراب الصحيح . وسنحاول ان نعرض هذه القرائن واحدة بعد الاخرى كما يلى :

ا ــ البنيـــة : البنية او صورة الكلمة قرينة هامة فى الدلالة على استعمالها النحوى وقد سبق لنا عند التفريق بين اقسام الكلم ان كان من بين ما فرقنا به بين الاقسام أمورا منها :

اولا : ان الفعل لا يكون الا مسندا فاذا تبدت لنـــا بنية الفعل فى الكلام كانت قرينة على السند .

ثانيا : ان الاسم لا يكون فى الاسناد الا مسندا اليه فاذا رأينا بنية فى السياق دلت على معنى المسند اليه.

ثالثا : ان الصفة صالحة للمسند والمسند اليـــه فاذا وردت فى الكلام بنية الصفة امكن تعليقها على هذين الاحتمـــالين .

رابعا : ان الادوات تعبر عن معان صرفية عامـــة (حقها ان تؤدى بالحـــرف) فاذا رأينا بنيـــة الاداة اتخذناها قرينة على المعنى الصرفى العام .

خامسا : أن الضمائرتستعمل فى الربط فاذا رأينا الضمير تطلعنا الى العائد واتخذنا ذلك قرينة على ترابط اجزاء الجملة .

سادسا : ان الظرف يأتى بمعنى اقتـــران الحديثين فى الزمان او المكان فاذا رأينا بنية الظرف فى الجملة كانت قرينة على هذا المعنى .

ولايضاح هذا الكلام نعرض الجملة الآتية : « جلس المعلم بين تلاميذه» فأول قرينة على ان الكلمة الاولى فى الجملة فعل ماض هى بنية الفعل ومن القرائن الدالة على ان الكلمة الثانية فاعل انها اسم (منقول عن الصفة) ولو لم يكن كذلك ما اعرب فاعلا والقرينة الدالة على ان الكلمة الثالثة مفعول فيه ما نعرفه فيها من بنيـــة الظرف اذ هى معدودة بين المبهمات المنقولة الى الظرفية والقرينة الدالة على ان الكلمة الرابعة مضاف اليـــه أن بنيتها بنية الاسماء بل أن بعض المعربين يعرف فوق ذلك انها اسم طارىء على اللغة بالتعريب والقرينة الدالة على أن الهاء مضاف اليه ان لها بنية ضمير الجر المتصـــــل .

وهكذا نجد بنية الكلمة فى كل ما تقدم قرينة على معناها النحوى ودليلا على الاعراب وهذا هو الذى يوجب الاعتداد بالبنية الصرفية ان تكون قرينة نحوية .

ب ــ العلامة الاعرابية : والمقصود بالعلامة الاعرابية هنا اعم من ان يكون حركة او حرفا او تقديرا او حذفا الخ وان كان النحاة قد منحوا الحركة الاعرابية من الاهتمام ما جعل النحو يبدو وكأنه علم اواخر الكلم فى السياق . علق النحاة المعنى بالحركات وبنوا على ذلك منهجهم فى النحو فقالوا ان الحركات اثر العامل وقسموا العوامل الى لفظية ومعنوية واكثروا من عددها حتى وصلت الى المائة عدا . ولست انكر دلالة علامات الاعراب على المعانى النحوية ولكننى لا بد ان اشير كذلك الى ان العلامة الاعرابية لا يمكن ان تستقل بالدلالة على هذه المعانى ويكفى للاقناع بذلك ان اشير الى ان الضمة هى الحركة التى تظهر فى المبتدا والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر ان والتابع المرفوع فهل يمكن لها فى هذه الحالة ان تكون بمفردها قرينة على واحد فقط من هذه الابواب؟ والفتحة كذلك ترى فى نهاية المفعولين والحال والمستثنى والتمييز والمختص ومنصوب التعجب والمصادر النائبة عن فعلها والمنادى المضاف والمغرى به والمحذر منه الخ فهل يمكن لها بمفردها أن تكون قرينة على واحد فقط من هذه الابواب ؟ والكسرة حركة المضاف اليه والمجرور بالحرف والتابع المجرور فكيف يمكن الزعم انها قرينة على احد هذه الابواب بمفردها؟ ان اية واحدة من هذه الحركات لو استقلت بالدلالة على المعنى النحوى لادى ذلك الى اللبس اذ يكون من نتيجة ذلك التباس المبتدا بالخبر والفاعل الخ واختلاط المفعولين بالحال والتمييز الخ وتشابه المضاف اليه وبقية المجرورات من حيث القرينة الدالة على المعنى . على ان الاسماء المبنية والجمل ذوات المحل لا يمكن اعرابها بقرينة العلامة الاعرابية فلو كانت العلامة الاعرابية قرينة مستقلة ما وصلنا الى فهم اعراب هذه العناصر ابدا . يضاف الى ذلك ان النحاة اضطروا فى بعض المواضع الى الاعراب بالحروف وصادفوا فى ذلك متاعب مشهورة فى حسم المشكلة التى مثلت لهم نتيجة لذلك : هل تقدر الحركات على هذه الحروف او لا تقدر كما ناقشوا مسألة اخرى هى هل يكون الاعراب فى موضع واحد او فى موضعين . ان العلامة الاعرابية لو قصد بها ان تستقل بالدلالة على الباب النحوى لكان على اللغة ان تجعل لكل باب نحوى علامته الاعرابية المستقلة ولكانت الحركات والحروف بعدد ما فى النحو من ابواب .

ولكن العلامة الاعرابية احدى القرائن فيتوقف المعنى عليها حينا كما فى نحن العرب نكرم الضيف بنصب العرب وعلى غيرها من القرائن حينا آخر كتوقف المعنى على البنية فى غير المعربات وعلى الرتبة فى نحو ضرب موسى عيسى وعليهما فى جاء هذا القاضى الخ .

جـ ــ المطابقة : عند ما تكلمت عن معانى التصريف ومبانيه فى معرض شرح النظام الصرفى قلت ان هذه المبانى الصرفية هى التى تكون فيها المطابقة . وازيد هنا ان المطابقة تكون فيما يلى :

1 ــ التكلم والخطاب والغيبة : وهى المقصود بعبارة الشخص .

2 ــ الافراد والتثنية والجمع : وهى المقصود بعبارة العدد .

3 ــ التذكير والتأنيث : وهى المقصود بعبارة النوع .

4 ــ التعريف والتنكير : وهى المقصود بعبارة التعيين .

5 ــ الحركة الاعرابية : وهى المقصود بعبارة الاعراب.

ويتضح ذلك فى اسناد الفعل الى الفاعل ونائب الفاعل وفى المبتدا والخبر وفى الحال وصاحب الحال وفى المنعوت والنعت الحقيقى وغيرها من الابواب التى تكون فيها مطابقة من نوع ما .

والمطابقة قرينة على الباب النحوى كما انها وسيلة من وسائل ترابط الجملة ويتضح ذلك فى المطابقة اذا نظرنا فى الجملة الآتية :

الرجلان الفاضلان يقومان .

وواضح ان هذه الجملة تشتمل على مطابقة فى الامور التالية :

1 ــ **الشخص** : الاسم والصفة التى بعده فيهما غيبة والفعل مسند الى ضمير الغائب ومبدوء بالياء .

2 ــ **العدد** : فى الاسم والصفة الف التثنية وفى الفعل الف الاثنين .

3 ــ **النوع** : فى الاسم والصفة تذكير والفعل مسند للمذكر كما تدل ياء المضارعة .

4 ــ **التعيين** : المطابقة هنا بين المبتدا ونعته فكلاهما معرف باللام .

5 ــ **الاعراب** : وهنا ايضا تبدو المطابقة بين المبتدا ونعته لكن فى الرفع .

هذه المطابقة تجعل للجملة ترابطا يذكرنى بقول عبد القاهر: «يأخذ بعضها بحجز بعض» ولو اهدرنا هذه المطابقات جميعا فى الجملة لم تعد كلاما بل انها اذن تتحول الى مفردات مبعثرة كالذى يبدو بعد افساد المطابقة كما يلى :

الرجلان فاضلة نقوم

فليس بين اية كلمة وصاحبتها مطابقة فى شخص ولا عدد ولا نوع ولا تعيين ولا اعراب ومن ثم لا ترتبط واحدة منها بالاخرى والنتيجة ان لا جملة .

د ــ **الربط** : هذه الاهمية القصوى لترابط السياق النحوى كما رأينا فى امر المطابقة حتمت كذلك ان يشتمل السياق على عناصر لفظية اخرى تعين على فهم الجملة لانها تربط بين اجزائها فمن ذلك مثلا عود الضمير على مرجع معين فى الجملة فالضمير العائد بما بينه وبين مرجعه من مطابقة فى الشخص والنوع والعدد يغنى عن تكرار ما يعود اليه وييسر فهمه فيكون قرينة رابطة فى نطاق السياق ومن ذلك تكرار اللفظ وهو اقل استعمالا من عود الضمير واكثر ما يجرى استعماله ان يكون لسبب بلاغى ويتضح ذلك من الموازنة بين عبارتى :

قابلت صديقى فأنست اليه .

قابلت صديقى فأنست الى صديقى .

ومثله : « سعاد التى اضناك حب سعاد » وقد يكون الربط بضمير الاشارة لما يحمله فى بنيته من المطابقة ايضا ولانه ضمير من الضمائر على اى حال وقد عرفنا ذلك فى تقسيم الكلم ومما يدل على ما بين الاشارة وضمير الشخص من آصرة قوله تعالى : « ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ... » اذ لو وضعنا الاشارة موضع « هو » فى الكلام العادى ما تغير من المعنى شىء . ومن استعمال الاشارة فى الربط قوله تعالى : « يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن » وقوله : « والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب الجحيم » . ومن العناصر الرابطة فى الجملة « ال » لكن لا على اطلاقها فهى تكون رابطة فى بعض صورها دون بعض كما يبدو فيما يلى :

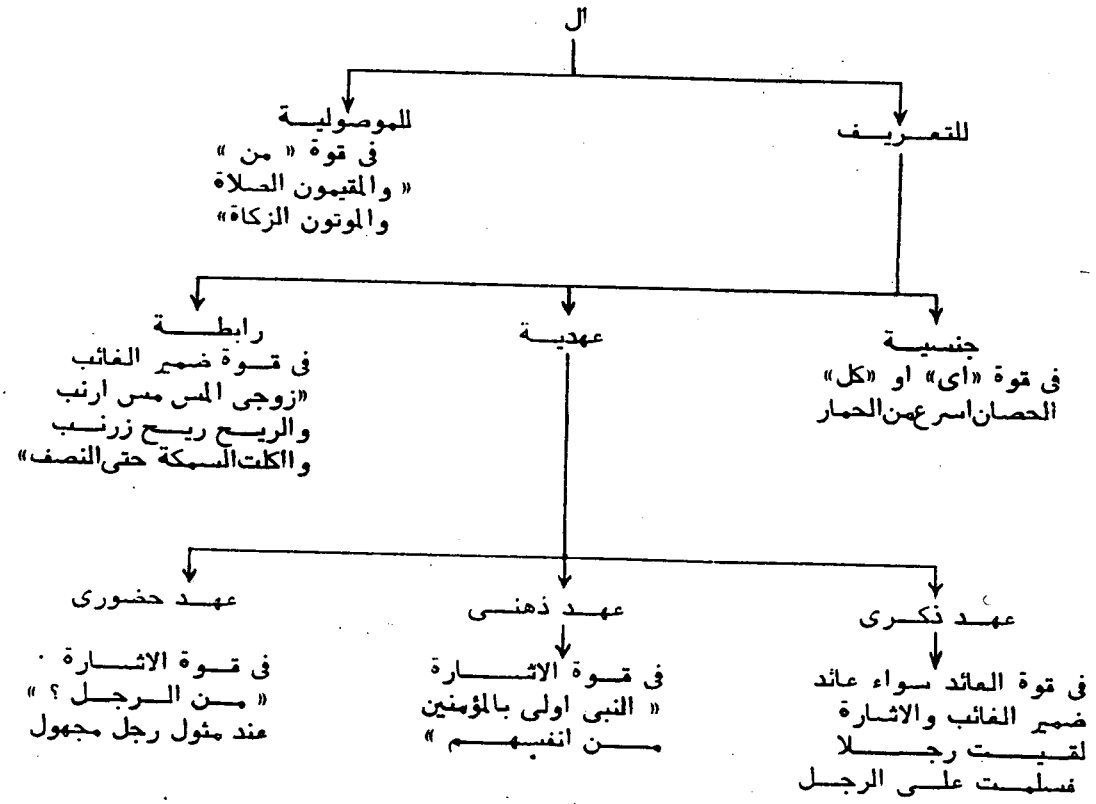

بهذا نرى ان الرابطة قسم من اقسام « ال » اما ذات العهد الذكرى فأقرب الى الربط بتكرار اللفظ .

وقد يحدث الربط بالاداة كالذى تفيده الفاء الواقعة فى جواب الشرط واللام الواقعة فى جواب ان واللام الواقعة فى جواب لولا والقسم وكالذى تفيده حروف العطف وواو المعية وواو الحال واذا المفاجأة وكالذى تفيده الادوات ذوات الصدارة فى الجمل كأداة الشرط والاستفهام الخ حيث تربط الاداة بين اجزاء الجملة وتعطى الجملة اسلوبها المخصوص لانها تلخص معناها حتى ان الجملة لو حذفت بدليل وبقيت الاداة لافادت المعنى كاملا .

وقد يحدث الربط بقرائن اخرى كقرينة المعرفة او النكرة قبل الجملة الواقعة حالا او نعتا فان ارتباط الجملة الفرعية باحداهما على احدى الصورتين منوط بتعريف الاول او تنكيره الى جانب الضمير العائد فى الحالتين .

هـ ــ التضام : والمقصود بالتضام ان تستدعى احدى الكلمتين الكلمة الاخرى او تنفيها ويكون استدعاء احدى الكلمتين للاخرى اما على سبيل الافتقار كحرف العطف حين يستدعى المعطوف واما على سبيل التطلب كالفعل حين يتطلب الفاعل او نائبه والتابع حين يتطلب المتبوع والمضاف يتطلب المضاف اليه والمبتدأ يتطلب الخبر باعتبار ذلك حاجة من حاجات المعنى . فاذا جاء اللفظ الذى يتطلب الآخر كان قرينة من القرائن تقع تحت عنوان التضام . ويعتبر التضام بهذا المعنى هو الاساس الوحيد الذى يقبل معه القول « بالحذف » و « الزيادة » فى النحو العربى ولولاه ما قبل ذلك .

واما تنافى اللفظين فمثاله انتفاء ان يكون ما بعد الضمير نعتا للضمير او مضافا اليه وان يكون ما بعد « قد » فعل امر وان يكون ما بعد حرف الجر فعلا كما فى « بيزيد » (اى على نهج العامية) . فهذا التنافى بين المعانى النحوية يدخل ايضا تحت قرينة التضام لان تنافى المعنيين هو « سلب التضام » .

هكذا يكون التضام احدى القرائن النحوية وقد اكثر النحاة الكلام فى دخول الحروف والادوات لكل أداة مدخولها الذى يضامها بالايجاب وما يمتنع دخولها عليه على طريق سلب التضام ولعل ما يلحظ فى بعض الابواب

من تطلب للابواب الاخرى هو المسئول عن ظاهرة « التقدير للمحذوف » فى النحو العربى لان المطلوب اذا لم يكن مذكورا فان كونه مطلوبا قد حتم فى نظرهم تقديره فى الكلام .

و — الرتبة : وهى اما محفوظة او غير محفوظة فالرتبة محفوظة بين الفعل والفاعل وبينه وبين نائب الفاعل وهى كذلك بين حرف الجر والمجرور وحرف العطف والمعطوف والموصول وصلته واداة الاستثناء والمستثنى وكذلك الواو والحال الجملة والواو والمفعول معه ومن الادوات ما يحفظ رتبة الصدارة فلا يتقدم عليه جزء من الجملة كأدوات الشرط والاستفهام والتمنى والترجى والعرض والتخصيص الخ ولا يتقدم النعت على المنعوت ولا المضاف اليه على المضاف وهلم جرا . ومعنى أن الرتبة قرينة هنا انها معلم من معالم الطريق فى السياق تتعين بها مواقع الكلام ويعرف الباب النحوى حينئذ بموقع الكلمة من السياق .

واما غير المحفوظة فهى الرتبة التى قد تهدر اذا امن اللبس او اقتضى السياق تخلفها ولكنها تحفظ اذا توقف المعنى عليها أو اقتضى السياق الاحتفاظ بها وتلك هى الرتبة بين المبتدأ والخبر وبين الفاعل والمفعول به وبين المفعول الاول والثانى وبين اسم ان وخبرها واسم كان وخبرها وبين نعم والمخصوص وهلم جرا فمثال اهدارها عند امن اللبس تقدم الخبر على المبتدأ ومثاله حين يقتضى السياق تقدم المفعول على الفاعل فى زيد ضربه عمرو ومثال ضرورة حفظها لتوقف المعنى عليها ضرب موسى عيسى ومثال حفظها حين يقضى السياق ضربت زيدا .

ومعنى ذلك ان الرتبة المحفوظة تصبح محفوظة اذا اقتضى ذلك المعنى او المبنى كما مر . ولكن اذا لم يقتض احدهما حفظ الرتبة التى من هذا النوع كانت هناك حرية التقديم والتأخير فى الاستعمال .

ز — الاداة : كان من الممكن أن تقع الاداة باعتبارها قرينة ضمن البنية ولكن الذى دعانى الى افرادها امران:

1 — ان الادوات المنقولة من الفعلية (كالنواسخ) ومن الظرفية (كأدوات الشرط) تحتفظ غالبا ببنيتها التى كانت عليها قبل النقل ومن ثم لا تكون بنيتها قرينة على المعنى الذى أريد بها بعد النقل .

2 — ان بعض الادوات غير ثابت البنية ولا سيما من حيث الاشباع والاضعاف فى النطق ومن حيث الانفصال والاتصال فى الكتابة بما بعدها كما تتصل باء الجر بالمجرور .

وقد يعترض بأن الاشباع والاضعاف ليسا خاصين بالادوات اذ يكونان فى الضمائر كذلك فالجواب على ذلك ان الضمائر المتصلة تلصق بأواخر الكلمات فيعرف المتكلم كمية الضمير بحسابها من نقطة انتهاء الكلمة التى اتصل بها الضمير ولكن الادوات تلصق بأوائل الكلمات فيرد عليها اللبس .

وما دامت الادوات قد وضعت اساسا للدلالة على المعانى الصرفية العامة التى حقها ان تؤدى بالحرف فلا بد ان تكون كل اداة بالضرورة قرينة لفظية على المعنى الذى سيقت له . فنحن نفهم معنى الشرط من «ان» والاستثناء من «الا» والاستفهام من «هل» والتحضيض من «هلا» والقسم من «الواو» وهلم جرا وما دمنا نفهم هذه المعانى مباشرة من الادوات فالادوات قرائن لفظية على هذه المعانى .

ح — النغمة : قرينة لفظية لانها لا يكون تصورها الا فى الكلام الملفوظ وهى فى معظم الحالات تصاحب القرائن الاخرى لكل اسلوب من اساليب الجمل العربية كالاثبات والنفى والتوكيد والاستفهام والامر والنهى والتمنى والترجى والعرض والتحضيض والقسم والشرط والافصاح الخ يقترن بهيكل تنغيمى عرفى مخصوص يعرف به الاسلوب المعين فتكون النغمات مشتركة فى الدلالة مع البنية والعلامة الاعرابية والمطابقة والربط والتضام والادوات .

ولكن هناك حالات فى الاستعمال العربى تستقل فيها النغمة بالدلالة فتكون القرينة الوحيدة فى الكلام واكثر ما يكون ذلك عند حذف الاداة من الكلام ولا سيما أدوات الصدارة . ومن أمثلة ذلك أن تخرج علبة السجائر من جيبك وتقدمها مفتوحة الى صديقك وتقول بنغمة العرض : «سيجارة ؟» والمعنى : «الا تأخذ سيجارة ؟» فهنا أهدرت الاداة وهى قرينة اتكالا على النغمة وهى قرينة اخرى فاستقلت النغمة بالدلالة على المعنى المراد. ولولاها لكانت كلمة « سيجارة » « كلمة مفردة لا جملة مفيدة » .

ولقد وقع مثل ذلك فى التراث حين قال عمر بن ابى ربيعة :

ابرزوها مثل المهاة تهادى
بين خمس كواعب اتراب

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت بهرا
عدد النجم والحصى والتراب

فجملة « تحبها ؟ » جملة استفهامية بقرينة رواية البيت بنغمة الاستفهام خلال العصور . وهناك دليل آخر على معنى الاستفهام هو « قالوا » و « قلت » مما يفهم منه السؤال والجواب وهذا الدليل هو الذى ساعد على تواتر رواية البيت بهذه النغمة وعدم العدول عنها الى نغمة اخرى . وواضح ان النغمة حفظت معنى الاستفهام هنا على رغم حذف الهمزة لضرورة الشعر .

تضافر القرائن :

ليس من شأن النحو العربى ان يدع لاحدى القرائن مهما كانت اهميتها فى المعنى ان تستقل بمفردها بالدلالة على باب نحوى من ابواب السياق . يصدق ذلك على جميع القرائن دون استثناء . فاذا نظرنا مثلا فى القرائن المفرقة بين المنصوبين فى «ضرب زيد عمرا» و « ضرب زيد ضربا » وجدنا ان الفارق الاول يكمن فى ان عمرا اسم علم وان ضربا مصدر من مادة الفعل فهذا الفرق راجع الى قرينة البنية ثم وجدنا ثانيا ن العلاقة بين الفعل وبين عمرو هى علاقة التعدية ولكن العلاقة بين الفعل والمصدر هى علاقة تاكيد الحدث وهكذا نرى ان القرائن الدالة على المفعول به فى الجملة الاولى كما يأتى :

1 ــ البنية : فلو لم يكن من قبيل الاسماء (او الصفات او الضمائر) ما صحت له المفعولية .

2 ــ التعدية : وتفهم هذه العلاقة ما كان مفعولا به .

3 ــ العلاقة الاعرابية : فلو لم يكن منصوبا ما كان مفعولا به .

وكذلك نرى القرائن الدالة على المفعول المطلق فى الجملة الثانية كما يلى :

1 ــ البنية : وقد تحقق له منها امران :

ا) المصدرية .

ب) مشاركة الفعل فى مادة اشتقاقه .

2 ــ التاكيد وهذا المعنى مفهوم من البنية ومن ترك تحديده بوصف او اضافة او عدد .

على ان المصدر فى هذا الموقع اذا حدد باضافة او وصف او عدد كان محددا لا مؤكدا واذا لم يشارك الفعل فى مادة اشتقاقه فان افاد غايته فهو مفعول لاجله وان افاد ملابسة اعرب حالا وان افاد تاكيدا اعرب نائبا عن المفعول المطلق.

3 ــ العلامة الاعرابية : فلو لم يكن منصوبا ما اعرب مفعولا مطلقا .

وهكذا نرى ان كلا من المفعول به والمفعول المطلق لم ينكشف الا بعدد من القرائن وان القرينة الواحدة لا يمكن ان تدل على المعنى الاعرابى .

ويمكن ان نرى مثل ذلك حين نعرض للفاعل فى «ضرب زيد» ونائبه فى « ضرب زيد » فالقرائن الدالة على الفاعل فى الجملة الاولى كما يلى :

1 ــ البنية :

فهو اسم ولو لم يكن من قبيل الاسماء (او الصفات او الضمائر) ما كان فاعلا وقد ضمن النحاة اعترافهم بهذه القرينة فى تعريف الفاعل حين قالوا : « الفاعل اسم .. الخ » ومن قبيل هذه القرينة ايضا بنية الفعل الذى قبله فلا يكون الفاعل فاعلا الا اذا كان هذا الفعل مبنيا للمعلوم .

2 ــ العلامة الاعرابية :

فهو مرفوع وعلامة الرفع قرينة من قرائن الفاعل ولو كان منصوبا مثلا لما كان فاعلا .

3 ــ المطابقة :

لان الفعل معه اسند الى المذكر الغائب فكان ذلك قرينة على ان احدهما للاخر اما من حيث الافراد والتثنية والجمع فالمطابقة هنا خارج نطاق القرائن المطلوبة .

4 ــ التضـــــام :

لان الفعل يتطلب هذا الفاعل فلو لم يكن مذكورا لجرى تقديره فى الجملة وللنحاة عبارة مشهورة تقول : « كل فعل فلا بد له من فاعل » .

5 ــ الـرتـبـــة :

فهذا الاسم المرفوع جاء بعد الفعل فأعرب فاعلا ولو سبق الفعل لكان شيئا آخر غير الفاعـل. فرتبة الفاعل من الفعل رتبة التأخير وهى مـن الرتب المحفوظة التى لا تتخلف .

6 ــ الاسـنـــاد :

وهذه هى القرينة المعنوية التى تدل مع ما سبق على ان هذا فاعل اذ لو لم يكن مسندا اليه فى جملة فعلية ذات بنية خاصة ما كان فاعلا .

واما نائب الفاعل « زيد » فى الجملـة الثانيـة فقرائنـه مـا يأتـى :

1 ــ البنيـة : لانه اسم والفعل مبنى للمجهول .

2 ــ العلامـة الاعرابية : لانه مرفوع .

3 ــ المطـابقـة : الفعل مسند الى المذكر الغائب .

4 ــ التضـام : الفعل يتطلبه وقيدر عند عدم الذكر .

5 ــ الـرتبـة : مكانه دائما بعد الفعل .

6 ــ الاسـنـــاد :

هو مسند اليه فى جملة ذات بنية محددة ولا يلزمنا هنا فى فهم الاسناد ان نعتذر لانه مفعول فى المعنى لاننا لا نقدم مثل هذا الاعتذار مع فاعل الفعـل المطاوع وله نفس الوضع والافكـار النحويـة وصفيـة لا منطقية .

وحين قال ابن مالك :

الحـال وصف فضلـة منتصب
مفهم « فى حال » كفـردا اذهب

كان يحاول ان يحدد القرائن التى يعرف بها باب الحـال وهـى :

1 ــ البنـيـــة :

لان الحال المفردة تفهم من كونها احدى الصفات الخمس التى افردناها فى قسم من اقسام الكلـم فاذا جاءت على غير هذه البينة كالمصدر وغيره فذلك من باب النقل واهدار قرينة البنية الوصفية عند أمن اللبس وسنعرض لذلك بعد قليل .

2 ــ العلامة الاعرابية :

فالحال المفردة منصوبة ولا تكون غير ذلك .

3 ــ المطـــابقـــة :

يصر النحاة على ان الخبر والحال وصفـان فى المعنى فبينهما من المطابقـة بعض مـا فى النعت الحقيقى فيطابقان افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتـأنيثـا .

4 ــ الـــربـــط :

هذه المطابـقة تربط بين الحـال المفـردة وبين صاحبها ولكن النحاة فضلوا ان يحملوا الوصف ضميرا مستترا مطابقا وهكذا عززوا الربط بعود الضمير . اما الحال الجملة فأمر الضمير فيهـا أوضـح مـن ذلك .

5 ــ الـرتـبـــة :

رتبة الحال ان تكون بعد صاحبها واما ما ورد بخلاف ذلك فمداره جواز اهدار القرينة عند امن اللبس وسنعرض لذلك بعد قليل .

6 ــ الاداة :

وتتمثل هذه القرينة فى واو الحـال فى مواضـع ذكـرهـا .

وهكذا تضافرت القرائن المختلفة على بيـان بـاب الحال كما تضافرت على بيان الابواب الاخرى التـى ذكرتها من قبل . ولعلى بهذا اوضحت مبدا هاما مـن مبادىء النحو العربى لم يعطه النحاة من قبل ما يستحقه من اهتمام هذا ان كانوا قد فطنوا اليه فطنة تامة ،

لان كل ما جاء فى كلامهم عن شرح هذه القرائن كان ملاحظات متفرقة لا يسلكها نظام كهذا النظام الذى أعرضه .

جواز اهدار القرينة عند امن اللبس :

ان امن اللبس هو اغلى ما تحرص عليه اللغة استعمالا واثمن ما يتطلبه اللغويون تحليلا ومن ثم يصبح الوصول اليه غايةلا يدعو الامر بعدها الى البحث عن مزيد من القرائن . ومن هنا يكون اهدار القرينة عند امن اللبس امرا مقبولا لا يأباه الاستعمال اللغوى والدليل على ذلك اننا فى عرضنا اهدار كل قرينة على حدة فى الاستعمال سنحرص على ان تكون شواهد من القرآن ومن الشواهد التى استعملها النحاة ومن مسموعاتهم عن العرب ولكننى قبل ان ابدأ فى عرض اهدار القرائن واحدة بعد الاخرى احب أن اضرب مثلا يوضح سبب جواز اهدار القرينة . فالمعروف ان الحركة الاعرابية احدى القرائن وان النحاة بالغوا فى الحرص عليها وورث الناس عنهم هذه المبالغة فى الحرص وارتبطت نشأة النحو فى التاريخ بهذه الحركة الاعرابية فكان النحو لعلاج اللحن فى الاعراب . وكلنا يبدى تذمره عند الاستماع الى المحاضر او المذيع او المحامى حين يظهر اللحن فى كلامهم ولا تنضبط العلامات الاعرابية على السنتهم ولكننا على رغم ذلك كله نفهم ما يقولون بحيث لا يحتمل فى فهمنا معنى آخر اى ان امن اللبس قد توفر فى كلامهم على الرغم مما اصاب اواخر الكلمات من لحن . فلماذا ؟ لان المعنى النحوى — كما سبق ان اشرت — لا يرتبط بقرينة واحدة ولا يتوقف عليها . فحين اهدرت قيمة الحركة الاعرابية فى كلام المحاضر والمذيع والمحامى كانت هناك قرائن اخرى تحافظ على المعنى وهى القرائن التى عرضتها من قبل . وحين كانت هذه القرائن وافية فى الدلالة على المعنى اصبح اهدار قرينة العلامة الاعرابية فى الكلام امرا غير واضح الضرر لاننا وصلنا الى وضوح المعنى على اى حال .

وسنرى فيما بعد ان ذلك ونحوه وقع فى نصوص التراث لا عن خطأ اقترفه العربى الاول كما اقترفه المحاضر والمذيع والمحامى فى وقتنا هذا وانما وقع ذلك لاسباب خاصة بالاستعمال كضرورة الشعر او المجاورة او لاسباب بلاغية . ولا يدخل فى ذلك بالطبع اختلاف القرينة باختلاف اللهجة .

واول ما نعرض له من ذلك ان البنية باعتبارها قرينة نحوية ربما اهدرت اذا اتضح المعنى بدونها وهناك بعض الامثلة :

1 — تحافظ اللغة على ان تكون صلة ال صفة صريحة ولكن الضرورة الشعرية قضت وامن اللبس لم يمنع ان تكون صلة ال فعلا مضارعا فقرأنا فى التراث عبارة « الترضى حكومته » و « صوت الحمار اليجدع » وكذلك قول الشاعر : « من القوم الرسول الله منهم » .

2 — قد يستتر الضمير او يحذف المبتدأ والخبر او غيرهما فلا تقوم قرينة البنية شاهد على المعنى لعدم ذكرها فلا يؤدى اهدارها حينئذ الى اللبس.

3 — تحافظ اللغة على ان يكون خبر فعل المقاربة من قبيل الفعل المضارع ولكن ورد اهدار هذه القرينة فى قول الشاعر :

فعدت الى فهم وما كدت آيبا
وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

4 — تدخل لو على الفعل الماضى ومع ذلك ما نزال نستمتع بقول الشاعر :

لو بغير الماء حلقى شرق
كنت كالغصان بالماء اعتصارى

5 — قد تهدر قرينة البنية فى المفعول المطلق فيسمى المنصوب حينئذ « النائب عن المفعول المطلق » .

6 — من شأن الحال ان يكون مشتقا وقد اهدرت البنية المشتقة فجاء الحال مصدرا كما جاء جامدا ولم يستطع النحاة حتى تأويله بالمشتق وذلك حين يكون موصوفا نحو قرآنا عربيا او معدودا نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة او تفضيليا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او محددا نحو هذا مالك ذهبا او مفرغا نحو وتنحتون الجبال بيوتا او مؤصلا نحو اسجد لمن خلقت طينا .

7 — من شأن الحال ان تكون نكرة وقد اهدرت قرينة البنية فيها فجاءت معرفة نحو كلمته فاه الى فى وارسلها العراك وجاءوا الجماء الغفير .

8 — من شأن صاحب الحال ان يكون معرفة وقد ورد نكرة فلم يجد النحاة مسوغا لتنكيره وهذا من اهدار البنية عند امن اللبس نحو مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضا « وصلى وراءه رجال قياما » .

9 — من شأن « اما » ان تتكرر ولكن قرينة بنيتها قد تهدر فلا يتم تكرارها نحو « اما ان تتكلم بخير والا فاسكت » وكقراءة ابى : « وانا او اياكم لاما على هدى او ضلال مبين » .

10 — من شأن الشرط والقسم اذا اجتمعا ان يكتفى بجواب ما تقدم منهما مع حذف جواب المتأخر ولكن ذلك تخلف فى بنية جواب القسم فى قول الشاعر :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم فى نهار القيظ للشمس باديا

11 — ورد فى النسب كثير مما اختلف مع القواعد المتصلة ببنية المنسوب نحو يمانى وسليقى وعمرى وقرشى وسلمى وهذلى وفقمى وعبدرى ومرقسى وعبقسى وعبشمى وبصرى ومروزى ورازى وبحرانى .

12 — قال الراجز : فى كلت رجليها سلامى واحدة .. فاطرح البنية الاصلية وهى كلتا للوزن .

13 — ولعل خير ما يمثل اعتراف النحاة بظاهرة اهدار قرينة البنية عند امن اللبس قول ابن مالك :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة
ما لم تفد كعند زيد نمرة

اذ لو ترجمنا عبارته بعبارة هذا البحث لكان « ما لم تفد » فى صورة « ما لم يؤمن اللبس » فيجوز اهدار المعرفة واستعمال النكرة » .

واما اهدار قرينة العلامة الاعرابية عند امن اللبس فما اكثره فى التراث العربى حتى لقد وجد النحاة فيه مجالا خصبا للتخريج والتأويل والتقدير وسنحاول فيما يلى ان نورد امثلة على هذه الظاهرة التى كانت من اسباب تضخم كتب النحو لمخالفتها لفلسفة العامل النحوى كما كانت سببا فى الكثير مما اعان اشتهار النحو العربى بالصعوبة وعدم الاطراد ولا سيما ان النحاة بنوا منهجهم على اساس وحيد هو اختلاف المعانى باختلاف الاعراب .

1 — واول ما نبدا به من هذه الامثلة ما سمع من قولهم : « خرق الثوب المسمار » برفع الثوب ونصب المسمار . وواضح ان اللبس مأمون فى هذه الجملة لاتضاح قرينة الاسناد بين « خرق » و « المسمار » وان قرينة التعدية واضحة بين « خرق » و « الثوب » فلما اتضحت القرينتان المعنويتان دون حاجة الى القرينة اللفظية اهدرت القرينة اللفظية (وهى العلامة الاعرابية) فى الكلام .

2 — قال تعالى : « ان هذان لساحران » ومن الواضح ان الاشارة اسم ان وان الصفة خبرها بالقرائن الآتية :

أ) الاشارة معرفة وهذا موضع المعرفة والصفة نكرة مشتقة وذلك شأن الخبر المفرد وهذه قرينة البنية.

ب) دخلت ان على الاشارة ومن شأن « ان » ان تدخل على اسمها الا فى حالات محددة وهذه قرينة التضام .

ج) اقترنت الصفة باللام ومن شأن ما اقترنت به اللام ان يكون خبرها الا اذا تقدم اللام ظرف او جار ومجرور فيكون الاقتران بين اللام واسم ان المؤخر فحو ان فى الدار لزيدا وان عندك لزيدا وهذه قرينة التضام ايضا .

د) تقدمت الاشارة على الصفة حسب قاعدة الاسم والخبر وهذه قرينة الرتبة .

فلما تضافرت هذه القرائن جميعا اصبح اللبس مأمونا فأهدرت العلامة الاعرابية لتكون هناك مناسبة صوتية بين الاسم والخبر . وكثيرا ما تكون المناسبة الصوتية مطلبا من مطالب الاسلوب الادبى ولا سيما اسلوب القرآن وما فيه من الفواصل واسلوب الشعر وما فيه من القوافى .

وشبيه بهذه الآية قوله :

اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذى كنت اصنع

وقوله :

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن
خطاك خفافا ان حراسنا اسدا

3 ــ ومثل ذلك ما يقال فى « جحر ضب خرب » بالجر فى الكلمة الاخيرة اذ ان قرينة التبعية تبدى ان الخراب مما يوصف به الجحر ولا يوصف به الضب فلما اتضحت قرينة التبعية وما يتضافر معها من المطابقة والرتبة اهدرت الحركة الاعرابية ليتم بها نوع من المناسبة الصوتية التى عللها النحويون بالجوار .

4 ــ قال تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ... » برفع الصابئين ومن الواضح ان قرينة التبعية (عطف النسق) مفهومة بين هذه المتعاطفات جميعا ولا يتطرق الى ذهن القارىء معنى ايسر من معنى العطف وقد تضافر مع التبعية من القرائن قرينة الاداة التى تمثلها واو العطف فأمن اللبس فأهدرت العلامة الاعرابية وربما كان ذلك للتنبيه الى عزل الصابئين عن اصحاب الديانات السماوية الثلاث لانهم ليسوا منهم .

5 ــ قال الشاعر :

ان اباها وابا اباها
قد بلغا فى المجد غاياتها

ففى نهاية الشطرة الاولى كما فى نهاية الشطرة الثانية اهدار للعلامة الاعرابية لان اللبس مأمون وذلك للمناسبة اللفظية . وقد يقول قائل فى هذا الموضع كما فى « ان هذان لساحران » ان هذه لغة قوم والرد على ذلك ان هؤلاء القوم قد اهدروا العلامة الاعرابية اتكالا على وضوح القرائن الاخرى ولو لم يؤمن اللبس ما استطاعوا ذلك . هذا الا اننى اتشكك فى ان هاتين اللغتين لغتا قوم واميل الى الرأى بأن النحاة هنا يحاولون الاعتذار عن النصوص وهى ليست فى حاجة الى ذلك . وقد انكر المبرد لغة من يلزم المثنى الالف .

6 ــ قال الشاعر :

وتضحك منى شيخة عبشمية
كأن لم ترى قبلى اسيرا يمانيا

لاحظ اهدار العلامة الاعرابية فى « ترى » لا من اللبس .

7 ــ قال الشاعر :

وحلت سواد القلب لا انا باغيا
سواها ولا عن حبها متراخيا

والمعنى واضح واللبس مأمون ولكن النحاة ترددوا وتأولوا وتخيلوا ما شاءوا .

8 ــ وقال :

كأن اذنيه اذا تشوفا
قادمة او قلما محرفا

وحكى قوم منهم ابن سيدة ان قوما من العرب تنصب بها (كأن) الجزئين معا . فمن هؤلاء وأين بقية ما روى عنهم من النصوص ؟

9 ــ وقال :

ان تقرآن على اسماء ويحكما
منى السلام والا تخبرا احدا

والقرائن واضحة واللبس مأمون والعلامة الاعرابية مهدرة .

10 ــ وقال :

الم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد

وقرينة الجزم فى يأتيك مهدرة والمعنى واضح واللبس مأمون ببقية القرائن .

11 ــ وقالت الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا
اجندلا يحملن ام حديدا

فنصب الخبر ولكن الكوفيين راوه من قبيل تقدم الفاعل واوله البصريون على حذف الخبر والخبر ماثل امامهم .

12 ــ وقـــال :

الا رب مولـود وليـس لـه اب
وذى ولـد لـم يلـده ابـوان

فاهدر الجزم ولكن وضوح القرائن الاخـرى حفظ المعنـى مـن اللبـس .

13 ــ وقـــال :

امـا ترى حيث سهيـل طـالعا
نجمـا يـضىء كالشهـاب لامعـا

فاهدار الحركة واقع فى « سهيل » لان خبره «يضىء» قـد اوضـح المعنـى .

14 ــ كل ما سماه النحاة قطع النعت فهو من قبيل اهدار قرينة العلامة الاعرابية عند امن اللبس . وذلك كالذى مثلوا من قولهم : « جاء الرجلان الكريمين » .

15 ــ وقـــال :

لعـن الاله نعلة بـن مسافـر
لعنا يشـين عليـه مـن قـدام

فاهدر الحركة قربانا للقافية والمعنى واضح بلا لبس ما دامت القرائن الاخرى تدل عليه .

وكذلك كان اهدار قرينة المطابقة عند امن اللبس مجالا للتخريج والتأول والتقدير لدى النحاة واوضح ما كانت هذه الظاهرة فى باب الفاعل والخبر والحال والنعت والموصول وهى الابواب التى تتكل كثيرا على المطابقة ومن امثلة ذلك ما يلى :

1 ــ قال تعالى : «والملائكة بعد ذلك ظهير» . وقال النحاة والمعنى : ظهيرون . واقول : اتضح المعنى فأمن اللبس مع اهدار قرينة المطابقة فساغ اهدارها مع وجود غيرها من القرائن ومنها الرتبة والعلامـة الاعرابيـة والبنيـة والتضـام .

2 ــ وقـال الشـاعـر :

فـلا ودقـة ودقـت ودقهـا
ولا ارض ابقـل ابقـالهـا

فأهدرت قرينة المطابقة فى خبر « لا » التى فى الشطرة الثانية لوضوح المعنى وأمن اللبس .

3 ــ وقـــال :

فمن يك اضحى بالمدينـة رحلـه
فانـى وقيـاربهـا لغـريـب

وقدر النحاة ذلك « لغريبان » . وسبيله احد امرين :

ا) اهدار القرينة عند امن اللبس وذلك بعدم المطابقة بين المتعاطفين وغريب .

ب) ان تكون جملة «وقياربها» حالا من الياء فى «فانى» وغريب خبرا لان . ويكون المعنى : فانى لغريب بالمدينة على الرغم من وجود قيار وعليه رحلى بها .

4 ــ وقـــال :

اكـل عـام نعـم تحـوونـه
يلحقـه قـوم وتنتجـونـه

قارن ذلك بقـولـه :

قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت
بكنـه ذلك عـدنـان وقحطـان

« فالقوم » و « النعم » من اسم الجمع فاما ان تكون المطابقة للفظ والقرينة مهدرة فى الثانى واما ان تكون للمعنى والقرينة مهدرة فى الاول .

5 ــ سمع عن العرب : «الغناء رقية الزنى» ولا مطابقة بين الاول والثانى فى التذكير والتأنيث ولكـن المعنى واضح واللبس مأمون بغير المطابقة من القرائن .

6 ــ يقولون : امراة حائض وطالق ومرضع وناشز وفاقد . واللبس مأمون بقرائن ليس بينها المطابقة فى التذكير والتأنيث ، ومن ذلك :

«فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى
طلاقك لم ابخل وانت صديق»

7 ــ قال الشاعر :

بتيهـاء قفـر والمطـى كأنهـا
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

فوصف التيهاء بأنها قفر واهدر المطابقة .

8 ــ قــال الشاعــر :

كرب القلب من هــواه يــذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

يريد شديدة الغضب وقد اغنت هنا قرينة الرتبــة والعلامة الاعرابية والاسناد عن قرينة المطابقة فاهدرت المطابقة .

9 ــ قــال المتنبــى :

انا الذى نظر الاعمى الى ادبى
واسمعت كلماتى من به صمم

ولم يقل « ادبه » و « كلماته » فلم يطابق بين الصلة والموصول وطابق ضمير المتكلم اتكالا على ان الخبر واصف للمبتدا .

10 ــ قــال الشاعــر :

واعلــم ان تسليمــا وتــركــا
للامتثــا بهــان ولا ســواء

فترك التثنية فى سواء من قبيل اهدار المطابقة واللبس مأمون بقرائن أخرى .

11 ــ ما يسميه النحاة «التغليب» نحو : فرح الصبية والبنات بملابسهم الجديدة يحمل فى طيه صورة من صور اهدار المطابقة عند امــن اللبس لان القرائن الاخرى تغنى عن المطابقة .

12 ــ وربما توسعنا فى تطبيق ذلك الى ان يشمل معاملة جمع التكسير معاملة المؤنث من حيث المطابقة وفى ذلك اهدار المطابقة فى الجمع والامــر كــذلك فى الالتفات من ضمير الى آخر فى السياق .

اما اطراح قرينة الربط عند امن اللبس فقد تسبب فى الكثير من التقديرات التى حاول بها النحاة ان يجبروا ما ظنوه نقصا فى عناصر الجملة وما كان اجــدرهم ان يدركوا ما للغة العربية من مزاج فى الاستعمال يحرص على امن اللبس ولا يتمسك بعد ذلك بالقرائن الزائدة عن الحاجة . ولو تمكن السامع او المعرب من فهم وجه الترابط بين الكلمات بدون القرينة اللفظية الخاصة فلا حاجة اذن لديهما الى هذه القرينة ويصبح ابقاؤها نوعا من الاطناب يقبل ولا يتمسك به . وهاك امثلة توضح اهدار هذه القرينــة :

1 ــ قال تعالى : « اهذا الذى بعث الله رسولا » فالهاء العائدة من الصلة الى الموصول محذوفة ولكنها مفهومة واللبس مأمون لان القرائن الاخرى اغنــت عنها كمــا يلــى :

ا) فمن حيث البنية نجد بنية الموصول والصلة جارية على العرف الاستعمالى العربى فالموصول هــو « الذى » والصلة جملة فعلية .

ب) ومن حيث التضام استوفى الاسم الموصول صلته التى يفتقر اليها بايراد هذه الجملة معه .

ج) ومن حيث الرتبة جاء الموصول متقدما وجاءت الصلة متأخرة كما جرى عرف الاستعمال .

د) ان افراد الموصول وغيبته وتذكيره وما عهد من مطابقة الضمير العائد للموصول صير امر فهم الضمير ممكنا بالنسبة للسامع والمعرب .

فالقرائن الاربع (البنية والتضام والرتبة والمطابقة) يسرت امن اللبس فلم يعد من الضرورى ذكر لضمير الرابط فاهدرت المطابقة ولو ذكر الضمير ما اضاف الى الفهــم شيــئا .

2 ــ قــال الشاعــر :

قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت
بكنــه ذلــك عــدنــان وقحطــان

فقد اغنت البنية والرتبة والتضام والمطابقة بين الذرى وضميرها وعدم المطابقة بين الضمير والقوم عن ذكــر ما يعود على القوم من ضمير بارز .

3 ــ وقــال :

فابــت الى فهم ومــا كدت آيبا
وكم مثلهــا فارقتهــا وهى تصفر

ففى « آيبا » اطراح البنية وفى خبر كاد اطــراح « الربط » لان « آيبا » تحتمل انا وانت وهو لان الصفة لا تتغير بحسب ضمائر الاشخاص ومع ذلك ظل اللبس مأمونا ببقية القرائن .

4 ــ وقـــال :

ويوما توافينـا بوجـه مقسـم
كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

فتخفيف « كأن » اهدار لقرينة البنية وحذف الضمير بعدها اهدار لقرينة الربط بين جملة التشبيه وفاعل « توافى » والتشبيه فى البيت على معنى كأن واسمها وخبرها والمعنى واضح بغير الربط من القرائن وربمـا اهتم النحاة برواية الجر من قبل الاهتمام بما كـانوا يسمونه « الغريب » ورواية الرفع اوضح ويعززهـا تخفيف كأن فى قوله :

وصـــدر مشـرق النـحـــر
كـأن ثـــديـــاه حـقـــان

5 ــ مما جرى فى الاستعمال : « مر زيد يد تلوح وفم يبتسم » ولا يفهم السامع فى اليد الا انها يده ولا فى الفم الا انه فمه . ومن هنا ساغ اهدار قرينة الربط بحـذف الضميـر .

6 ــ قـال الشاعـــر :

جـزى الله عنا والجزاء بفضله
ربيعـة خيرا مـا اعف واكرمـا

وكل القرائن تدل على معنى : « ما اعفها واكرمها ». وهذا هو المقصود بقول ابن مالك : « ان كان بعد الحذف معناه يضح» اى ان قرينة الربط هنا مهدرة عند امن اللبـس فقـط .

7 ــ ان ما يسمى تعدد النعت وتعدد الخبر الخ هو فى الحقيقة اهدار للربط بحرف العطف مع امن اللبس .

8 ــ قـا الشـاعـر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها
لا يذهب العرف عند الله والناس

ولما كان المعنى واضحا مع اسقاط الفاء اهـدرت قرينة الربط عند امن اللبس .

9 ــ ومثل ذلك يلحظ فى قول الشاعر :

ومن لا يزل ينقاد للغـى والصبـا
سيلفى على طول السلامة نادما

حيث اهدرت قرينة الربط باسقاط الفاء عند امـن اللبـس .

10 ــ قـال الشاعر :

فأمـا القتـال لا قتـال لديكمـو
ولكـن سيرا فى عراض المواكب

فاسقط الفاء من جواب اما فكان ذلك اهدارا للربط عند امن اللبس .

لقد سبق ان شرحت المقصود باصطلاح « التضام » وبينت انه قرينة نحوية سواء فى معناه الايجابى حين تستدعى الكلمة كلمة اخرى او بمعناه السلبى حين تتنافى احدى الكلمتين مع الاخرى وفيما يلى من امثلة يتضح ان الاستعمال العربى يشتمل على الكثير مـن الصور التى اهدرت فيها قرينة التضام عند امن اللبس وذلك بواسطة الحذف او الزيادة او نحوهما . وهاك بعض هذه الامثلـة :

1 ــ من شأن الوصف الذى يرتفع معه فاعل (يغنى عن الخبر) ان يعتمد على نفى او استفهام الخ . ولكن اقترانه بذلك قد يتخلف عند امن اللبس كقول الشاعر :

خبير بنو لهب فـلا تـك ملقيـا
مقالـة لهبـى اذا الطيـر مرت

فحذف الاعتمـاد واهـدرت قرينـة التضـام فى احـد المواضـع لان القـرائـن الاخـرى اغنـت عن ذلك ومن هـذه القـرائـن :

ا) البنية فالذى معنا هنا جملة وصفية المسند فيها صفة مشبهة والفاعل من الاسماء الخمسة وذلك متسق مع العرف الاستعمالى للغة .

ب) قرينة العلامة الاعرابية فالصفة مبتـدأ مرفـوع بالضمة والفاعل من الاسماء الخمسة مرفـوع بالـواو .

جـ) قرينة التضام وذلك ان الصفـة المشبهـة لم يتقدم ما يوصف بها فأهدر اعتمادها ثم تطلبت فاعلا فذكر الفاعل معها وهذا هو المثال الاخر من امثلة التضام فى الجملة الوصفية .

د) قرينة الرتبة لان من شأن الفاعل ان يتأخر وقد تأخر هنا .

ولقد كان الكوفيون على صواب عند عدم اشتراط الاعتماد وكان عليهم أن يضيفوا : « عند أمن اللبس » .

2 ــ يقول النحاة انه يجوز حذف ما علم من مبتدا او خبر . ويقول ابن مالك :

وحذف ما يعلم جائز كما
تقول زيد بعد من عند كما

وفى جواب كيف زيد قل دنف
فزيد استغنى عنه اذ عرف

والذى يصدق على جميع صور الحذف فى اللغة العربية انه اهدار لقرينة التضام عند أمن اللبس لان المحذوف فى كل الحالات ضميمة تطلبها ضميمة اخرى .

3 ــ لا يفصل بين الناسخ المنقول عن الفعلية وبين اسمه بتتمة خبره الا الظرف والمجرور حسبما يقول البصريون . ومع ذلك قال الشاعر :

فنافذ هذا جون حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا

ففصل بالضمير وهو مفعول فى جملة الخبر بين كان واسمها فاهدر قرينة التضام عند أمن اللبس. وهذا موضع آخر اصاب فيه الكوفيون جادة الصواب اذا جازوا الفصل مطلقا .

4 ــ كل امثلة زيادة كان فى الحشو اهدار لقرينة التضام بالفصل بين متلازمين حقهما الا يفصل بينهما ، كالصفة والموصوف فى قوله :

فى غرف الجنة العليا التى وجبت
لهم هناك بسعى كان مشكور

وكالمتعاطفين فى قوله :

فى لجة غمرت اباك بحورها
فى الجاهلية كان والاسلام

وبين فعل المدح والمرفوع الذى بعده كقوله :

ولبست سربال الشباب ازورها
ولنعم كان شبيبة المحتال

وبين الجار والمجرور كقوله :

سراة بنى ابى بكر تسامى
على كان المسومة العراب

واللبس فى كل اولئك مأمون بفضل القرائن الاخرى

5 ــ «لا يكون خبر افعال المقاربة مفردا الا شذوذا» . هكذا تقول القاعدة . واقول انما يكون ذلك اهدارا لقرينة التضام عند أمن اللبس لان بين افعال المقارنة والخبر المفرد تنافيا اى تضاما سلبيا ومن امثلة وروده : « فطفق مسحا بالسوق والاعناق» وقول الشاعر :

فأبت الى فهم وما كدت آيبا
وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

6 ــ قال ابن مالك :

وكونه بدون أن بعد عسى
نزر وكاد الامر فيه عكسا

فالقلة من امثلة خبر كل من هذين الفعلين المذكورين يشتمل على اهدار لقرينة التضام بين « ان » المصدرية والمضارع المخبر به فى الجملة المنسوخة .

7 ــ تدخل لا النافية للجنس على الاسماء ومع ذلك قال الشاعر :

فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال : الا لا من سبيل الى هند

فاهدر التضام عند أمن اللبس .

8 ــ قال ابن مالك فى باب « لا النافية للجنس » :

وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر
اذا المراد مع سقوطه ظهر

وكأنه فى هذا البيت يردد قولى : « يجوز اهدار القرينة عند امن اللبس » .

9 ــ قالت العرب : « لا عليك » وفهمت من ذلك : « لا بأس عليك » وفى ذلك اسقاط اسم لا النافية للجنس وهو اهدار للتضام عند أمن اللبس .

10 — قال ابن مالك فى باب ظن واخواتها :

ولا تجز هنا بلا دليل
سقوط مفعولين او مفعول

والاصرار على الدليل هنا اصرار على التأكد من امن اللبس قبل اهدار التضام .

11 — من امثلة اهدار التضام عند امن اللبس ان يدخل حرف الجر الزائد على الفاعل كما فى قوله تعالى : « ما جاءنا من بشير ولا نذير » وقوله : « وكفى بالله شهيدا » بل ان الحكم بزيادة الحرف هنا يحمل بعض الاعتراف باهدار التضام .

12 — يحذف الفعل ويبقى الفاعل عند امن اللبس «كمثل زيد فى جواب من قرا » .

13 — ليس من شأن « حاشا » ان تضام « ما » ولكن ذلك التضام ورد مع امن اللبس نحو قوله :

رأيت القوم ما حشا قريشا
فانا نحن افضلهم فعالا

وقد حكم النحاة بشذوذه .

14 — قال النحاة ان جملة الحال اذا كان فيها مضارع منفى بلا امتنع اقترانها بالواو . وقال الشاعر :

اقادوا من دمى وتوعدونى
وكنت ولا ينهنهنى الوعيد

وقال ايضا :

اكسبته الورق البيض ابا
ولقد كان ولا يدعى لاب

والمعنى واضح مع الواو بل انه فى البيت الثانى متعلق بها . فلو حذفت لكانت لا وما بعدها خبرا لكان وهذا أولى من اعرابها حالا .

اما اهدار الرتبة عند امن اللبس فيكفى فى الاقناع به ان بعض الرتب غير محفوظ فيمكن اهدارها كما يمكن اعتبارها ولا بأس على من يستعمل اللغة من هذه الطريقة ولا من تلك الا اذا وقع اللبس من جراء اهدار قرينة الرتبة فيتعين حينئذ الاحتفاظ بالرتبة التى كانت غير محفوظة والابقاء عليها لتعلق المعنى بها .

ومن امثلة الرتب غير المحفوظة الرتبة بين المبتدا والخبر والرتبة بين الفاعل والمفعول وبين اسم ان وخبرها واسم كان وخبرها وبين المفعولين بعضهم وبعض وبين الحال وصاحبها الخ . وفيما يلى امثلة على اللجوء الى حفظ الرتبة غير المحفوظة عند خوف اللبس :

1 — يجوز تقديم المبتدا على الخبر وتقديم الخبر على المبتدا الا اذا خيف اللبس نحو اخى صديقى فان المعنى يتعلق بالرتبة حينئذ فتحفظ الرتبة . هذا وما تقدم من جواز تقديم الخبر عند امن اللبس فيه اهدار لقرينة الرتبة اتكالا على غيرها من القرائن .

2 — ومثل ذلك يقال فى اسم كان وخبرها نحو كان زيد قائما وكان قائما زيد فاذا خيف اللبس حفظت الرتبة نحو كان هذا اخى .

3 — ومثله اسم ان وخبرها الظرف والجار والمجرور فيمكن اهدار الرتبة بينهما ما دام المعنى واضحا فتقول ان زيدا فى الدار وان فى الدار لزيداً فاذا قلت كان موسى عيسى حفظت الرتبة .

4 — ويجوز فى مفعولى اعطى ان يتقدم ايهما ويتأخر الآخر اتكالا على ان الاول منهما ما صلح فاعلا للمطاوع (وهذه من قبيل قرينة الاسناد) تقول اعطيت زيدا هدية واعطيت هدية زيدا فيكون زيد هو المفعول الاول فى الحالتين لانه صلح فاعلا لما طاوع اعطى وهو اخذ اما اذا خيف اللبس بأن قلت اعطيت هندا زيدا تعين حفظ الرتبة حفاظا على المعنى .

5 — والقاعدة ايضا يتقدم الفاعل على المفعول او يتأخر فيكون ذلك من قبيل اهدار الرتبة عند امن اللبس فاذا خيف اللبس كما فى ضرب هذا ذلك تعين حفظ الرتبة حفاظا على المعنى .

6 — ومفعولا ظن واخواتها يتقدم اى منهما او يتأخر ما دام اللبس مأمونا . تقول حسبت زيدا قائما وحسبت قائما زيدا فاذا خيف اللبس حفظت الرتبة كما فى حسبت موسى عيسى .

7 — ومن امثلة اطراح الرتبة عند امن اللبس تقديم المعطوف على المعطوف عليه فى قول الشاعر : « عليك ورحمة الله السلام ».

8 ــ ومن امثلة ذلك عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة كالحال فى ضمير الشأن فما دام اللبس مأمونا فلا بأس من ذلك كما فى نحو قوله تعالى : « قل هو الله احد » .

قد راينا من ذلك كيف تهدر قرينة الرتبة عند امن اللبس .

ولقد سبق ان ذكرنا ان الادوات تفيد الربط وان منها ما يربط بابا نحويا بباب آخر ومنها ما يكون امينا على معنى الجملة كلها فلو حذفت الجملة وعليها دليل لكانت الاداة بمفردها وافية بالمعنى . ومن العبارات الشهيرة فى الاستفهام الام وحتام وعلام ومتى واين الخ دون ذكر الجملة .

على ان الاداة ولها كل هذا الخطر باعتبارها احدى قرائن المعنى فى السياق يمكن ان تهدر عند امن اللبس . وقد سبق ان شرحت كيف امكن للقرائن الاخرى وبخاصة قرينة النغمة ان تغنى عن اداة الاستفهام فى قول ابن ابى ربيعة :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت بهرا
عدد النجم والحصى والتراب

وكثيرا ما يجرى فى كلامنا الآن ان نؤدى معنى الاستفهام والعرض والنغمة دون الاداة وفى الكلام الفصيح ايضا يمكن ان نتصور رجلا يقص على سامعه قصة كفاحه للوصول الى غاية كان يأمل فى الوصول اليها فاذا فرغ سأله السامع : « ووصلت الى ما اردت ؟ » دون ان يستعمل اداة الاستفهام .

والنغمة نفسها يصعب اسقاطها من الكلام اتكالا على الاداة . دعنا نتصور رجلا جاء يقص علينا قصة جريمة حدثت فيدور فى الذهن معنى الاتهام له بالمشاركة فى الجريمة فتلقى عليه سؤالا فى صورة «هل كنت هناك» لكن لا بنغمة الاستفهام « بهل » بل بنغمة الاستفهام مع استعمال « ماذا ؟ » ويكون المنطوق حينئذ « هل كنت هناك » ولكن المفهوم يكون « ماذا كنت تفعل هناك ؟ » ومعنى هذا ان النغمة كما اغنت عن الاداة فى بيت ابن ابى ربيعة حورت معناها فى هذا المثال

على ان السحرة والكهان وخطباء المسجد يهملون تنغيم الكلام الى حد كبير فيبدو كأنهم يرتلون على نغمة واحدة ومع ذلك يظل كلامهم مفهوما فهل هذا من اطراح قرينة لنغمة عند امن اللبس . اظنه كذلك . ولكنى اقطع ان كل نص مكتوب لا يمكن الا ان نتصور عند فهمه اننا قد اهدرنا النغمة نهائيا عند امن اللبس لان الكتابة لا تبدو فيها النغمات ويكون ذلك اكثر صدقا عند الوصول الى الفهم بواسطة القراءة الصامتة .

اسقاط اللعامل والتقدير والمحل :

وبعد فقد وصلت فيما سبق الى ثلاثة من اهم الامور وهى :

1 ــ احصاء القرائن النحوية معنوية ولفظية وتقديم دراسة لكل واحدة منها على وحدة .

2 ــ انشاء مبدا هام جدا لم يفطن اليه النحاة هو مبدا تضافر القرائن .

3 ــ انشاء مبدا آخر اهم وهو جواز اهدار القرينة عند امن اللبس .

فاما الاحصاء الذى قمت به للقرائن فقد اوضح ان القرائن المعنوية هى العلاقات التى تقوم بين الابواب فى السياق من حيث المعنى الوظيفى الصرفى والنحوى وان اتضاح العلاقة بين باب وباب فى السياق ليعتبر بذاته قرينة على المعنى ومن هنا كانت العلاقات الواضحة خير دليل من ادلة الفهم بالنسبة للسامع ومن ادلة التحليل بالنسبة للمعرب .

على ان هذه القرائن المعنوية قد لا تتسم بالوضوح فى بعض الحالات فلو توقف المعنى عليها والحالة هذه لتطرق اللبس الى الفهم وهذا شر ما يبتلى به الاتصال اللغوى لذلك عمد الاستعمال اللغوى الى الاستعانة بظواهر الاصوات والصرف لتسخيرها فى بيان معانى النحو فاستمد منها عددا من القرائن اللفظية التى تعين على الكشف عن المعنى جنبا الى جنب مع القرائن المعنوية . ولا شك ان هذه القرائن اسهل منالا فى الفهم من القرائن المعنوية لانها مدركات حسية تبدو كمعالم الطريق يهتدى بها سالكه عند ما تتشعب الطرق ويعز الرفيق . والذين جربوا الاسفار يعرفون قيمة العلامات التى توضع على الطرق مشيرة الى الاتجاهات واسماء الاماكن والمسافات وهلم جرا والذين سلكوا الصحراء يدركون قيمة الشمس والنجوم والكواكب والجبال

والدروب المطروقةوالمياه فى تمكينهم من تحديد اتجاهاتهم وادراك مواقع وجودهم وتحديد غايات مسيرتهم . ذلك هو شان القرائن اللفظية فى الكلام فاذا رايت بنية ادركت معناها الوظيفى واذا رايت علامة اعرابية خطر ببالك من الابواب ما يمكن ان تدل عليه واذا رايت مطابقة منوع ما فالابواب ذات المطابقات معروفة ومحصورة واذا رايت رابطة ادركت اشارتها الى ما بين عنصرين او اكثر من عناصر الجملة من علاقة معينة واذا رايت احد المتلازمين بحثت بمقتضى التضام عما يلازمه واتخذت الاول قرينة على الثانى واذا رايت رتبة فهمت معناها او اداة ادركت وظيفتها او نغمة لمحت فحواها .

واما المبدا الثانى وهو تضافر القرائن على الكشف عن المعنى النحوى فقد كان الضربة القاضية فى حلبة الصراع مع العامل النحوى لانه اوضح ان العلامة الاعرابية وهى مناط القول فى العامل لا تعدو ان تكون واحدة من القرائن الدالة على المعنى لا اكثر من ذلك ولا اقل . فاذا بنينا المعنى النحوى عليها وبنينا النحو كله على اساسه فقد رجحنا دون مرجح واهتممنا بدور احد الممثلين على المسرح دون بقية الادوار فضاع معنى القصة وغابت معالم الحوار واصبح فهم المسرحية مجالا خصبا للتخمين والتاويل والتخيل ومحاولة ملء الفجوات التى غفلنا عنها اثناء التفرج على المسرحية .

لقد قصر النحاة منهج النحو على تقسيم النحو الى حالات اعرابية اربع هى :

الرفع ــ النصب ــ الجر ــ الجزم

وقرروا ان العلامات الدالة على كل حالة قد تكون اصلية كالحركة وقد تكون فرعية كالحرف . وقد جعلوا الضمة من الحركات علم الرفع والفتحة علم النصب والكسرة علم الجر والسكون علم الجزم . وتنوب احدى الحركات عن اختها كما ينوب الحرف عن الحركة .

وقالوا ان الاعراب اثر يجلبه العامل فى آخر الكلمة وان هذا العامل نفسه اما ان يكون لفظيا واما ان يكون معنويا وراحوا يحددون العوامل اللفظية والمعنوية حتى بلغوا بعددها مائة كاملة . وانشأوا لها الفلسفات حتى اصبح فهم النحو عسيرا على المبتدئين واصبح استيعابه عسيرا على غيرهم . وطالت الكتب وضج الناس بالشكوى حتى تصدى المتاخرون للعامل بالنقد وكان سبب التصدى واضحا ولكن منهج النقد لم يكن سليما . ومن هنا تخبط النقاد كما تخبط النحاة . فقد رفض النقاد العامل النحوى واقاموا فى مكانه عاملا آخر هو المتكلم حيث انكروا بذلك الطابع الاجتماعى للغة او هو الله سبحانه وتعالى حيث لجأوا الى الاعتراف بالتوقيف ورفض المواضعة العرفية ايضا .

ان القول بان الفرد المتكلم هو العامل ينسى ان هذا المتكلم ليس له حرية التصرف فى اللغة وانه لو خالف الاستعمال لم يسلم له ذلك لان اللغة ليست ملك الفرد وانما هى ملك المجتمع . وان القول بان العامل هو الله سبحانه وتعالى ليس الا عودا الى قضية حسمت تماما منذ ازمان وهى ما اذا كانت اللغة توقيفا او مواضعة وقد استقر الناس على ان اللغة مواضعة وتعارف وانها من صنع المجتمع .

على ان النحاة فى انشغالهم بالعامل لم يستطيعوا تجاهل القرائن الاخرى فراحوا يلمون بالاشارة اليها الماما خفيفا كلما دعا الأمر الى ذلك ولم يسلكوها ابدا فى نظام واحد كالذى حاولته فى هذا البحث كما لم يبينوا تضافرها للكشف عن المعنى النحوى كما شغلوا بالشذوذ والقلة والندرة ونحوها عن جواز اهدار القرينة عند امن اللبس .

مبدا تضافر القرائن اذن يفسر التعليق النحوى كله على حين لا يفسر العامل النحوى منه الا قرينة واحدة هى العلامة الاعرابية وهذا المبدا ييسر ادراك العلاقات النحوية بما يحدد من الامور المحسوسة على حين يفسح العامل النحوى الطريق امام التخريج والتاويل والتقدير وهى امور فردية لا ضابط لها وكثيرا ما اختلف النحاة فيها فانفرد كل واحد منهم بتخريجه وتاويله وتقديره وليس هناك مجال للتقدير فى حدود مبدا تضافر القرائن لان كل شىء محدود او ملفوظ .

واما المبدا الثالث الذى انشأته فهو جواز اهدار القرينة عند امن اللبس فيذهب تماما بالاعراب التقديرى والاعراب المحلى وينفى الخلافات النحوية حول المسائل كما يزيل فكرة الشذوذ والندرة والقلة الخ فالاعراب التقديرى الذى يقوم على تقدير الحركة لعدم ظهورها يضيف على المعرب من الاعباء اكثر مما يفسر من المعانى فالحركة الاعرابية تقدر على المبنيات وعلى المقصور والمنقوص والواضح الذى لا شك فيه ان المعنى النحوى لهذه الكلمات اسرع بلوغا الى الذهن

من الاعراب التقديرى ولو أن الاستعمال اللغوى راى ان القرائن التى تدل على كلمة مبنية فى موضع ما من الجملة لم تؤد المعنى المقصود كاملا لعدل عن استعمال هذا اللفظ المبنى الى استعمال المعرب ولكن القرائن الدالة على الباب النحوى لهذا المبنى فى الجملة لم تترك حاجة الى العلامة الاعرابية فاهدرت العلامة لان اللبس مأمون . ولكن النحاة لم يعترفوا باهدارها فراحوا يتمسكون بها فقدروا لها حركة واضافوا بهذا التقدير عبئا على المعربين وشجعهم على ذلك او الجأهم اليه انهم بنوا النحو على القول بالعامل فكيف يغفلون تقدير اثره فى آخر الكلمة اذا لم يظهر هذا الاثر ؟ والذى قيل فى المبنيات يقال مثله فى المقصور والمنقوص . وهكذا نرى ان العامل هو المسئول عن الاعراب التقديرى فاذا بطل العامل بتضافر القرائن بطل الاعراب التقديرى ببطلانه ثم بجواز اهدار القرينة عند أمن اللبس .

ولهذا السبب نفسه يبطل الاعراب المحلى ايضا . صحيح ان الجملة ذات المحل الاعرابى حلت محل المفرد. ولو ان المفرد كان فى الاستعمال لاستحق حركة اعرابية ما ولكن الامر يحتاج الى نظرة ادق من نظرة النحاة الى المشكلة كما يلى :

1 ــ ان العدول عن استعمال المفرد المعرب الى استعمال الجملة يقوم على اساس من النمطية النحوية والبلاغية التى تجعل مواضع للمفرد ومواضع اخرى للجملة كالذى يحدث فى الخبر والحال والنعت . والدليل عى ذلك انك اذا حاولت ان تستبدل بالجمل ذوات المحل مفردات معربة ما استقام لك ذلك ولوجدت انك تحل محل الجمل الاسمية او الفعلية جملا اخرى وصفية دون المفردات .

2 ــ ان استعمال الجملة ذات المحل الاعرابى فى جميع الحالات يحصن المعنى النحوى للجملة بعدد من القرائن يجعل السياق فى غنى عن العلامة الاعرابية ومن ثم عن المحل الاعرابى ولو صح أن الامر يستدعى وجود الحركة على محل الجملة لضرورتها ما استعملت الجملة ولكانت اللغة قد لجأت الى حيلة أخرى تضمن الوفاء بمطالب الافهام وأمن اللبس .

3 ــ ما فائدة الاعراب المحلى اذا كان فهمه اعسر من فهم المعنى العام للجملة وما المانع من أن نقول ان الجملة خبر او حال او نعت الخ دون ان نقول انها فى محل كذا ؟

4 ــ من الواضح ان القول بالعامل هو السبب فى القول بالمحل وانه اذا ثبت بطلان العامل ثبت بطلان الاعراب المحلى تبعا لذلك .

اما ما قال عنه النحاة انه نادر او شاذ او قليل فقد سبق ان فسرنا طائفة من امثلته تحت عنوان جواز اهدار القرينة عند أمن اللبس فعد الى ذلك ان شئت.

وفى ختام هذا الباب احب ان اشير الى اقتناعى بأن من الممكن ان يقوم النحو العربى على اساس القرائن وتضافرها وجواز اهدار احداها وذلك فى تبويب جديد يناسب مطالب المنهج العلمى والطريقة التعليمية وينفى من النحو نظرية العامل والاعراب التقديرى والاعراب المحلى ويزيح عن كاهل المتعلمين جمهرة الشاذ والقليل والنادر والضرورة ويرد اعتبار القراءات القرآنية والحديث النبوى الشريف والله ولى التوفيق.